Distr.
GENERAL

A/36/275
10 November 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

تقديم المساعدة الى المناطق المنكوبة بالجفاف في الصومال

تقرير الأمين العام

١ - في القرار ٣٥/٩٠ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والمعنون "تقديم المساعدة الى المناطق المنكوبة بالجفاف في أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال"، طلبت الجمعية العامة الاضطلاع بجملة أمور، من بينها (أ) أن يقوم الأمين العام في أبكر وقت ممكن، بالتشاور مع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، باسناد مسؤولية مساعدة تلك البلدان في المنطقة الى الهيئة المختصة في المنظومة، على أن توفر لها الأموال من التبرعات وتكون مسؤولة عن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود الانهاض والانعاش التي تبذلها البلدان المعنية وتقدم أيضا مساعدة مباشرة الى حكومات تلك البلدان في تنسيق المدخلات الآتية من المصادر المانحة وفي تعزيز قدراتها الوطنية والاقليمية على تخفيف آثار الجفاف في المستقبل والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة؛ و (ب) أن يحشد المساعدة الدولية للسكان المنكوبين بالجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى في البلدان الأربعة المعنية؛ و (ج) أن يوفد، على وجه الاستعجال، بعثة مشتركة بين الوكالات الى أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال لتقييم الاحتياجات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لحكومات تلك البلدان من أجل سكانها المنكوبين بالجفاف؛ و (د) أن يقدم تقريرا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ عن النتائج التي توصلت اليها البعثة المشتركة بين الوكالات بشأن الاحتياجات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للحكومات المعنية، وأن يقدم أيضا تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

٢ - وتنفيذا لقرار الجمعية العامة ٣٥/٩٠، بعث الأمين العام في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ برسائل الى الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة أشار فيها الى تقرير

Digitized by UNOG Library

كل من البعثات التي زارت هذه البلدان في أيلول/سبتمبر- تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٧٠، وناشد هذه الدول والمؤسسات تقديم مساعدات دولية لمواجهة الأثر المباشر الناشئ عن الجفاف . وفي تلك الرسائل، وجه الأمين العام النظر أيضا الى الفقرة ٧ من قرار الجمعية ٣٥/٩٠ وأبلغ الدول الأعضاء أن ثمة ترتيبات قد اتخذت مع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتخصيص وحدة في اطار البرنامج الانمائي تسند اليها مسؤولية مساعدة البلدان المنكوبة في المنطقة وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود الانهاض والانعاش في تلك البلدان . وفضلا عن ذلك، وجه الأمين العام نداء بتقديم التبرعات لتغطية تكاليف التشغيل اللازمة لهذه الوحدة .

٣ - ونظمت بعثة مشتركة بين الوكالات قامت بزيارة أوغندا في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر؛ والصومال في الفترة من ١ الى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ؛ وجيبوتي في الفترة من ٨ الى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر؛ والسودان في الفترة من ١٥ الى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ . ومرفق مع التقرير الحالي تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات الموفدة الى الصومال . أما التقارير القطرية الأخرى للبعثة فقد صدرت بوصفها وثائق منفصلة : أوغندا (A/36/274)، وجيبوتي (A/36/276)، والسودان (A/36/277).

Digitized by UNOG Library

مرفـــــق

تقرير بعثة الجفاف المشتركة بين الوكالات والموفدة الى الصـــومال

(١ــ٨ تشريـــن الأول/أكتوبـــــر ١٩٨١)

المحتـويـــات

	الفقـــرات	الصفحـــة
أولا ــ مقـــدمـة	١ــ٦	٢
ثانيـــا ــ موجز النتائج والتوصيات الرئيسية	٧ــ٢٦	٣
ثالثـــا ــ خلفيـــة عامـــة	٢٧ــ٣٥	٩
رابعـــا ــ متابعة تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات لسنة ١٩٨٠	٣٦	١١
خامسا ــ الحالة الحاضرة والتدابير المقترحة في المديـــــن المتوسط والطويل لتخفيف آثـار الجفـاف	٣٧ــ١٢٩	١١
ألف ــ التخطيط	٣٧ــ٤٨	١١
باء ــ الأغذيـــة	٤٩ــ٥٩	١٤
جيم ــ الزراعة والثروة الحيوانية	٦٠ــ٨٩	١٦
دال ــ المـوارد المائيـــة	٩٠ــ٩٦	٢٤
هاء ــ النقـــل	٩٧ــ١٠٢	٢٦
واو ــ الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا التشغيلية ..	١٠٣ــ١١٣	٢٨
زاى ــ الجفـــاف والتصحر	١١٤ــ١٢٠	٣١
حاء ــ الصحـــة	١٢١ــ١٢٦	٣٢
طاء ــ تعليم البـــدو	١٢٧ــ١٣١	٣٤
سادسا ــ التعاون الاقليمي ــ وجهات نظر الحكومة	١٣٢ــ١٣٤	٣٦

تذييـــل

المشتركون في بعثة الجفاف المتعددة الوكالات الموفدة الى الصومال	٣٧

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ وأثناء الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة، استمعت اللجنة الثانية لبيان أدلى به منسق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث حول ما أسفرت عنه سنوات الجفاف المتعاقبة من آثار خطيرة في أوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وما ترتب على ذلك من نقص في المواد الغذائية والثروة الحيوانية والعلف والمياه (١). وفي حالة الصومال، ينبغي النظر الى مشاكل الجفاف على ضوء البيئة الضعيفة للبلد وعوامل أخرى من بينها عبء تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين اليها.

٢ - ونظرا للحالة الحرجة في الصومال في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٥/٩٠ الذي رجت فيه من الأمين العام، في جملة أمور، أن يحشد المساعدة الدولية للسكان المنكوبين بالجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى؛ وأن يوفد، على وجه الاستعجال، بعثة مشتركة بين الوكالات الى الصومال لتقييم الاحتياجات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للحكومة من أجل سكانها المنكوبين بالجفاف.

٣ - وعيّن الأمين العام أمينا عاما مساعدا ليرأس البعثة المشتركة بين الوكالات، التي قامت بزيارة الصومال في الفترة من ١ الى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١. وتألفت البعثة من ممثلين للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وترد قائمة بالمشتركين في تذييل هذا التقرير.

٤ - وفيما يلي اختصاصات البعثة، كما أقرها الأمين العام:

(أ) معاينة المناطق المنكوبة بالجفاف في البلد؛

(ب) تقييم الاحتياجات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للحكومة في هذه الحالة؛

(ج) النظر، لدى القيام بهذا العمل، في السياسات والبرامج التي اعتمدتها الحكومة لمواجهة خطر الجفاف؛

(د) استعراض حالة تنفيذ التوصيات التي صدرت عن البعثات السابقة، ولا سيما توصيات بعثة الجفاف العاجلة التي أوفدت بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في ١٩٨٠؛

(هـ) بحث التدابير التي يمكن تنفيذها على المستوى القطري؛

---

(١) A/35/SR.36، الفقرات ٦-١٧.

Digitized by UNOG Library

(و) بحث دور الهيئة الحكومية الدولية المذكورة في قرار الجمعية العامة ٣٥/٩٠ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، وبرنامجها المحتمل ؛

(ز) أن تراعي البعثة في توصيتها الأنشطة السابقة والجارية ؛

(ح) تقدير كميات وأنواع المساعدة المطلوبة من المجتمع الدولي، وتقييم الطرق التي يمكن بها الحصول على مثل هذه المساعدة الاضافية .

٥ - وقد استقبل نائب رئيس الجمهورية رئيس البعثة، واجتمعت البعثة أيضا مع وزيرى الحكم المحلي والتنمية الريفية، والزراعة والثروة الحيوانية، ووزير التخطيط القومي بالنيابة، والمدير العام بوزارة الخارجية . وعقدت البعثة اجتماعات جماعية وفردية مع ممثلين لجميع الوزارات المعنية، ومع مستشارين فنيين . وقام أفراد البعثة المقيمون بعدة زيارات للمناطق المنكوبة بالجفاف قبل حلول المواعيد المحددة لعمل البعثة . وبعد انجاز البعثة لمهمتها، قدم بيان شفوى كامل بالنتائج والتوصيات المؤقتة في اجتماع عام حضره الوزراء وكبار المسؤولين .

٦ - وتود البعثة أن تعرب عن تقديرها الحار لما لقيته من مساعدة من الوزراء وموظفي الحكومة، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وموظفيه، وممثلي وكالات الأمم المتحدة وخبرائها .

ثانيا - موجز النتائج والتوصيات الرئيسية

٧ - ترى البعثة أن التوصية باتخاذ تدابير متوسطة الأجل وطويلة الأجل لتخفيف آثار الجفاف في المستقبل لن يكون لها معنى الا اذا نُفّذت تلك التدابير في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة التي يشير اليها قرار الجمعية العامة ٣٥/٩٠ . وكما قالت الحكومة في مذكرتها أمام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المعقود في باريس في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، فان الغرض من الخطة الخمسية الانمائية الجديدة، ١٩٨٢-١٩٨٦، هو مساعدة البلد على الخروج من الحلقة المفرغة للركود والتردّى، الناجمة عن أن الكوارث الطبيعية الكبرى تحل باقتصاد يتسم بضعف الهيكل وقلة النمو . وتتكون المعوقات الرئيسية للتنمية من الافتقار الى الموارد المالية اللازمة للانفاق الجارى والتنمية، والافتقار في جميع القطاعات للقوى العاملة المدربة والماهرة، والافتقار الى فرص العمالة خارج قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، والافتقار الى العملة الأجنبية، والقدرة الاستيعابية المحدودة للاقتصاد .

٨ - وبالرغم من أنه لم يكن ضمن ولاية البعثة النظر في الاقتصاد القومي، الا أنه من الضرورى الاشارة الى بعض عوامل رئيسية بغية القاء الضوء على مشكلة التصدى للجفاف . ففي الفترة ١٩٧١-١٩٨٠، لم ينفق في الواقع الا حوالي ٥٠ في المائة فقط من المخصصات المتوخاة في الخطط القومية . وفي الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٧٩، ظل انتاج المحاصيل الغذائية ثابتا تقريبا، بينما تدهور انتاج المحاصيل الصناعية . وارتفعت واردات الحبوب ومنتجاتها من ٠٠٠ ٧٩ طن في ١٩٧٢ الى

Digitized by UNOG Library

١٧٥ ٠٠٠ طن في ١٩٧٩ بسبب تدفق اللاجئين واحتياجات السكان في الصومال الذين تتزايد اعدادهم على نحو سريع . وفي خلال الستة شهور الاولى فقط من عام ١٩٨١ ، ارتفعت هذه الواردات الى ١٩٤ ٠٠٠ طن ، منها ٥٣ ٠٠٠ طن للاجئين . وفي قطاع الثروة الحيوانية ، أدت قلة سقوط المطر في الأشهر الاخيرة وتدفق اللاجئين مع قطعانهم ودوابهم الى الغاء اثر التحسينات التي تحققت بفضل برامج مكافحة الامراض والصحة الحيوانية ، وبرامج تنمية المراعي وفي بعض الحالات تدهور الانتاج وواجه ميزان المدفوعات عجزا كبيرا في عام ١٩٧٩ ، وترى الحكومة ان عجزا ضخما سوف يحدث ايضا دون شك في الثمانينات . كما تدهورت في السنين الاخيرة المعونة الاجنبية المقدمة لغير اغراض اللاجئين .

٩ - وكما هو الحال في البلدان الاخرى التي قامت البعثة بزيارتها ازدادت المشاكل القومية تعقيدا بسبب وجود مشاكل عالمية مثل ارتفاع تكلفة الطاقة ، وانخفاض الاموال المتاحة للتنمية من المصادر الدولية بصفة عامة ، وازدادت هذه المشاكل تفاقما في حالة الصومال بسبب التدفق الكبير للاجئين في العامين الاخيرين .

١٠ - وقد واصلت الحكومة مكافحة هذه المشاكل المروعة ، وقدمت مذكرة الى البعثة تتضمن موجزا للتدابير التي اتخذتها لمعالجة اثار الجفاف ، واشارة عريضة الى خططها في المستقبل . وقد تم اعداد المذكرة بعد اجراء مناقشات مفصلة بين الوزراء وكبار المسؤولين في الحكومة وموظفي وكالات الامم المتحدة ، وأعلنت البعثة انها توافق على الرأى المعرب عنه في المذكرة ومؤداه ان الخلفية العامة لحدوث الجفاف وآثاره ، والكوارث ذات الصلة في الصومال ، يشملها على نحو كاف تقرير البعثة السابقة المشتركة بين الوكالات الموفدة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ (٢) ، وكذلك تقارير البعثات الاخرى التي نظمها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والبنك الدولي وغير ذلك من الوكالات .

---

(٢) تقديم المساعدة الى المناطق المنكوبة بالجفاف في الصومال (A/35/560 ، المرفق) .

Digitized by UNOG Library

١١ — وتتضمن تلك التقارير معلومات ثمينة ومقترحات لاتخاذ تدابير تتصل بالبرامج والمشاريع . ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله ، ولكن البعثة ترى أن ثمة معلومات كافية متوفرة بالفعل لدى الحكومة والمجتمع الدولي لوضع أساس لاتخاذ التدابير في المستقبل . وما هو مطلوب الآن ، بالاضافة الى الموارد المالية ، التي يفتقر اليها افتقارا شديدا ، هو ايجاد سياسة معلنة رسميا عن الجفاف والمشاكل ذات الصلة ، بحيث يمكن ايجاد صلة واضحة بين مختلف عناصر الاستجابة ، وربطها بالادارة والتنسيق المحسّنين للبرنامج القومي ، وبجهود المجتمع الدولي .

١٢ — ولا يمكن تنفيذ أحسن الخطط بدون موارد ، والصورة هنا لا يمكن الاّ أن توصف بأنها مخيبة للآمال . فالحكومة ليست لديها الاّ موارد مالية هزيلة من أجل التنمية . وبينما توجد استجابة مشجعة من عدد من المتبرعين الحاليين ، واحتمالات ايجاد متبرعين جدد ، في أعقاب تقديم مذكرة الحكومة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الاّ أن بعض البلدان المتبرعة تعاني هي نفسها من مصاعب اقتصادية ، وسيلزم تقديم ايضاحات كبيرة من أجل اقناع هؤلاء المتبرعين بحالة الصومال الخاصة . ومن ناحية أخرى ، كانت هناك استجابات مشجعة لنداء الحكومة الذى صدر فيما بعد بشأن الجفاف في ٨ آذار/مارس ، ولنداء تقديم الغوث بسبب الفيضانات ، الصادر في ٢ أيار/مايو ١٩٨١ . ٢

١٣ — ولاحظت الحكومة أنه من بين ٨٩ مشروعا في مجال الثروة الحيوانية ، والحراجة والحيوانات والطيور البرية ، وقطاعي الزراعة والموارد المائية ، وهي من مشاريع خطة التنمية الثلاثية الجارية ١٩٧٩ — ١٩٨١ — وكلها تهدف الى تخفيف آثار الجفاف بشكل أو بآخر — لم يموّل ٢٧ مشروعا على الاطلاق ، كما أن مشاريع أخرى كثيرة منها كانت مموّلة تمويلا ناقصا الى حد كبير . ونتيجة لهذا ، فان مما جمعوه ٢٦٤٥ مليون شلن صومالي ، المزمع انفاقه على التنمية في هذه القطاعات ، من المتوقع أن تقل نسبة ما سيكون قد تم انفاقه مع حلول نهاية فترة الخطة عن ٥٠ في المائة .

١٤ — ولقد زارت بعثة الأمم المتحدة السابقة المشتركة بين الوكالات الصومال في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ استجابة لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٠/٧٠ ، وذلك لاستعراض احتياجات الغوث الفورية للنازحين بسبب الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى . وقدمت البعثة مقترحات مفيدة كثيرة لاتخاذ تدابير طارئة وبعض الاقتراحات لاتخاذ تدابير طويلة الأجل . ومن واجب البعثة الحالية أن تسجل أنه خلال الاثني عشر شهرا التي تلت ذلك ، كانت استجابة المجتمع الدولي لهذه المقترحات ، بخلاف الاحتياجات المتعلقة باللاجئين ، استجابة ضعيفة .

١٥ — وواضح أن احتمالات التطور المباشرة بالنسبة للصومال ليست جذابة ، بالرغم من أن هناك مظهرا أو مظهرين مشجعين .

١٦ — وقد اعترفت البعثة السابقة أن حالة اللاجئين مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بحالة الجفاف ، ولكن منذ زيارتها حدثت بعض التغييرات المهمة في الحالة :

(أ) فبعد أن وصل تدفق اللاجئين الى ذروة تقدر بـ ١٫٣ مليون في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، انخفض هذا التدفق مما يقرب من ٣٠٠٠ كل يوم الى ما يقرب من ٣٠٠ كل أسبوع . ويعتقد أن هذا يعود من جهة الى تحسين امدادات المياه والرعي ، بعد هطول قدر طيب من الأمطار ، ويعود لأسباب أخرى من جهة ثانية ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) هناك دلائل تشير الى أن بعض العائلات تعود الى أوغادن وأن عائلات أخرى تغادر المخيمات ، اما لتنضم ثانية الى قومها أو لاد بهم من ماشية في أماكن أخرى في الصومال أو لايجاد أشكال أخرى من العمل المنتج ، والأرجح أن يكون ذلك لنفس الأسباب المذكورة أعلاه ؛

(ج) بينما كان لا يزال هناك مع نهاية السنة مشكلة نقص في توزيع الغذاء في المخيمات ، فان الحالة قد انعكست الآن . وأصبح سكان المخيمات عموما أفضل حالا من الناحية الغذائية من سكان المناطق المحيطة ، ولكن الفئة الأخيرة تستفيد للدرجة التي تصبح فيها بعض الأصناف الغذائية متوفرة للاستبدال أو للبيع في المنطقة المحيطة بالمخيمات ، وتلك أصناف قد لا تتاح لهم بغير هذه الطريقة ؛

(د) تم التأكيد من جديد على الاكتفاء الذاتي مما أدى الى تحديد بعض مشروعات التنمية المرتبطة بالمخيمات وبالمناطق المحيطة بها وتمويل هذه المشروعات والبدء فيها . وتلعب بعض الوكالات الطوعية التي تهتم باللاجئين دورا رئيسيا في هذا الصدد ، ولا سيما فيما يتصل بادخال تكنولوجيات ملائمة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل مضخات الماء التي تعمل بالطاقة الشمسية .

١٧ - ومع ذلك ، وبالرغم من أن حالة اللاجئين العامة قد خفت حدتها ، فان آثار التصحر الرهيبة مازالت مستمرة ضمن مساحة يزداد نصف قطرها اتساعا من المخيمات ، وذلك بازدياد البحث عن الوقود وخشب البناء ازديادا أكبر في داخل المناطق الريفية المحيطة . وتدرك الحكومة ادراكا حادا هذه المشكلة ، وتسعى بشكل ملح للحصول على مساعدة أكبر بغية توفير حلول أطول أجلا .

١٨ - وتدرك الحكومة أنه فيما يتصل بحجم المشكلة فان معدل التقدم في مجال التنمية من حيث صلته بتخفيف آثار الجفاف معدل بطيء جدا ، وبالتأكيد لم يتحقق تقدم كبير أثناء السنة الماضية . ومن ناحية أخرى ، يمكن القول بأن مشاريع رئيسية عديدة قد حققت انجازات هامة تترتب عليها آثار أوسع وتحدد علامات طريق للمستقبل (انظر الفصل الرابع ، الفرع جيم)

١٩ - وهناك قيد رئيسي هو أن الأهداف الطويلة الأجل لبعض المشاريع الرئيسية تظل صغيرة بالنسبة الى حجم الاحتياجات . واعتقدت البعثة أنه قد يكون باستطاعة الحكومة أن تنظر في امكانية تنظيم مجهود ضخم ، تشارك فيه الجماهير ، للاضطلاع ببضع مهام مثل زراعة الأشجار ، واقامة أرصفة الموانئ ، وتحويل مجرى الفيضانات وتخزين المياه ، مع قيام منظمات المعونة بتقديم المشورة التقنية التكميلية الضرورية وقيام برنامج الأغذية العالمي بتوسيع برنامجه الجاري ، الغذاء من أجل العمل ، في هذا الميدان .

٢٠ - وازاء المشاكل المذهلة المذكورة أعلاه ، والعدد المحدود جدا من العوامل المشجعة ، ناقشت البعثة مع الحكومة ، بعناية ، الطرق التي يمكن بها تركيز توصياتها على ما تكون الحاجة اليه أشد من الاستجابات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لمشكلة الجفاف ، وهي الاستجابات التي يكون في مقدور الحكومة تنفيذها في السنوات القليلة القادمة والتي يكون هناك بعض الأمل في نيل الدعم لها من المتبرعين . واتفقت البعثة مع الحكومة أن تقتصر توصياتها على فئات المشاريع التالية (التي تقابل أولويات الخطة الخمسية ١٩٨٢ - ١٩٨٦) :

Digitized by UNOG Library

(أ) الأولوية الأولى : المشاريع ــ بما في ذلك المشاريع الجارية ــ التي بدأ فيها بالفعل استثمار الجهد والوقت والمال ، والتي لا تزال هناك بالنسبة لها موارد بشرية ومادية لم تستغل بالكامل ؛

(ب) الأولوية الثانية : المشروعات التي استكملت بشأنها فعلا دراسات الجدوى ، وتم تدبير الأموال لها اما كلية أو بصورة جزئية ؛

(ج) الأولوية الثالثة : المشاريع التي تجرى بشأنها دراسات جدوى ، مع وجود بعض احتمالات طيبة للتمويل .

٢١ ــ واتفقت البعثة مع الحكومة على أنه من غير المناسب التوصية بمشاريع جديدة ، ما لم ، وقد اعتبر ذلك أمرا غير محتمل ، تكن هناك ثغرة كبيرة في مجموعة المشاريع التي قدمتها الحكومة أو أوصت بها بعثات التنمية الاقتصادية الكثيرة السابقة . ولا تقصد البعثة من هذا توجيه نقد للأفكار المفيدة ومقترحات المشاريع التي قدمت في الماضي ؛ وانما هي تركز فقط انتباهها على المقترحات ذات الأولوية التي تكون في مرحلة متقدمة جدا والتي يمكن للصوماليين أن يحصلوا منها على أسرع النتائج ، مع الالتزام بحد أدنى اضافي من الموارد النادرة .

٢٢ ــ وتوصي البعثة بأن تعتمد الحكومة سياسة رسمية بشأن التدابير التي يجب اتخاذها لمكافحة الجفاف ، بحيث يمكن التركيز على تخطيط وعمل الكثير من الوكالات الحكومية والوكالات المتبرعة والأفراد . وأشارت الحكومة الى أن وضع وتنفيذ مثل هذه السياسة أمر مستصوب ، وأنها ستنظر في الأمر نظرة أوفى بعد استعراض تقرير البعثة .

٢٣ ــ ولفترة طويلة قادمة ستواجه الصومال نقصا في الأفراد المدربين ، وسيشكل هذا عقبة رئيسية في كل مجالات التنمية ؛ وتوصي البعثة بوضع برنامج شامل لتقديم المساعدة التقنية لأغراض التدريب . وذلك أمر مكلف ، نظرا لعدد الخبراء ، ولكنه حيوى اذا كان للصومال أن يخرج من الطريق الحالي المسدود . والحكومة في حاجة كذلك لايجاد مزيد من الحوافز للأفراد المدربين ، وذلك من أجل ابقائهم في الصومال وتشجيع من لديهم التدريب والخبرة ويعملون الآن في الخارج على العودة الى الصومال .

٢٤ ــ ولاحظت البعثة أنه حتى عام ١٩٧٠ كان البلد يتمتع أساسا بالاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الرئيسية مثل السرغوم والذرة ، وكان يصدّر الموز والذرة . وهو لا يزال يصدّر الموز . وخلال السنوات التي تلت ذلك ، أصيبت الصومال بسلسلة من الأزمات الرئيسية ، بحيث تغيرت بعض الظروف الأساسية . الا أنه يجدر هنا التذكير بالحقائق لأنه لا يوجد من سبب ، من حيث المبدأ ، مع بقاء كل الأشياء الأخرى على ما هي عليه ، يمنع الصومال من أن تصبح مرة أخرى في المدى الطويل قادرة على الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية ، على ألّا يحدث جفاف جديد وتقع زيادة سريعة في السكان يجعلان هذا الهدف بعيد المنال .

Digitized by UNOG Library

٢٥ - ونظرا للنقص في الأموال المحلية المتاحة لتغطية التكاليف المحلية للمشاريع ، فان البعثة توصي بأن يكون المتبرعون على استعداد لتحمل نصيب أكبر من هذه التكاليف ، لحين يتحسن الوضع المالي للصومال .

٢٦ - ولقد حققت الصومال تقدما جيدا في الانتاج الغذائي هذه السنة ، بالرغم من النقص الغذائي وشحة المطر كل شهر . وبالرغم من حالة عدم تيقن البعثة فيما يتعلق بخطر وقوع الجفاف في المستقبل ، فهذا شيء مشجع بما فيه الكفاية ويدفع البعثة الى أن تقترح على المتبرعين أن ينظروا الآن في امكانية تقديم مدخلات زراعية مثل البذور والسماد ومبيدات الحشرات والأدوات الزراعية ، عوضا عن تقديم جزء من الأغذية .

Digitized by UNOG Library

ثالثا — خلفية عامة

٢٧ — تبلغ المساحة الكلية لجمهورية الصومال الديمقراطية (٦٣٨ ٠٠٠ كيلو متر مربع) . وتقع الصومال في أقصى الركن الشمالي الشرقي من القرن الافريقي ، وهي مقسمة الى ١٦ منطقة ادارية و ٨٢ مقاطعة . وتقدر الحكومة الآن أن مجموع عدد السكان داخل البلاد قد بلغ ٥ ملايين نسمة (باستثناء اللاجئين) ، وان معدل النمو هو ٣ر٢ بالمائة في السنة . وتبلغ نسبة الرحّل أو شبه الرحّل حوالي ٦٠ في المائة ونسبة السكان المستقرين في المناطق الريفية ٢٠ في المائة ، أما الباقون فهم من سكان المناطق الحضرية .

٢٨ — ويتراوح مناخ الصومال عموما بين الجاف وشبه الجاف ، مع سقوط أمطار موسمية مرتين في السنة العادية . وثمة حالات كثيرة من التفاوت في سقوط الامطار بين منطقة وأخرى مثلما حدث في الفترة ١٩٧٤—١٩٧٥ وفي الفترة ١٩٧٩—١٩٨٠ . وتتألف التضاريس بصورة رئيسية من هضاب تنحدر نحو المحيط الهندى في الشرق ونحو خليج عدن في الشمال . والمتوسط السنوى للامطار منخفض ويتراوح بين ٥٠ الى ٢٥٠ مم في شمال الصومال و ٤٠٠ مم في هضبة مدج ؛ ولا يبلغ متوسط الامطار ٥٠٠ مم الا في الجنوب الغربي . والمنطقة الجنوبية هي المنطقة الزراعية الخصبة الوحيدة التي يوجد فيها نهران أبديان ، الا وهما جوبا وشبيلي ؛ وتكوّن هذه المنطقة العمود الفقرى لأنشطة زراعة المحاصيل في البلد . وتضم المنطقة الشمالية التي كانت أشد المناطق تضررا بالتفاوت في سقوط الامطار في الفترة ١٩٧٩—١٩٨٠ ، ٦٠ في المائة من المساحة و ٣٠ في المائة من السكان ، الذين يعيش معظمهم حياة بداوة في أراضي المراعي الموسمية التقليدية . ولحسن الحظ ، فقد سقطت الامطار بكميات كبيرة بصورة غير عادية خلال سنة ١٩٨١ ، مما قد يساعد في استعادة طاقة الانتاج بمناطق الرعي وزراعة المحاصيل في المستقبل القريب .

٢٩ — وتصنف الصومال ، وهي من أشد البلدان فقرا في العالم ، على أنها من " أقل البلدان نموا " . ويقدر نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بما يتراوح بين ١٠٠ دولار و ٢٠٠ دولار . ويعتمد نمو البلد الى حد كبير على توفر المياه بكميات وافية ، وعلى مناطق الرعي والأراضي الزراعية . ولذلك فانه اذا زاد كثيرا تكرر الجفاف سيطرأ انخفاض ملحوظ على الصادرات من المواشي ، ترافقه زيادة في الواردات الغذائية ، مما يؤدى الى زيادة تردى ميزان المدفوعات والحالة الاقتصادية . وبالاضافة الى ذلك ، ستطرأ زيادة في عدد الأشخاص المعوزين وستحصل هجرة جماعية من جانب الاشخاص العاملين في المناطق المنكوبة بالجفاف الى المجتمعات الحضرية أو الى مخيمات الاغاثة حيث توجد هذه المخيمات .

٣٠ — ويشتغل حوالي ٨٠ في المائة من القوة العاملة في الزراعة والأنشطة ذات الصلة ، ويتحقق من الزراعة وتلك الأنشطة ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . ومن مجموع مساحة الأراضي ، فان نسبة ١٣ في المائة ، أو ما مقداره ٨ر٢ مليون هكتار ، تعد قابلة للزراعة ، أما الباقي فاما انه يصلح للرعي أو انه لا يصلح للاستعمال بتاتا . ولا يزرع ، بالفعل أكثر من ٧ر٠ مليون هكتار أو ما يعادل ٥ر٨ في المائة من الأراضي القابلة للزراعة . وتتوفر بهذه النسبة من الأراضي الهياكل

Digitized by UNOG Library

الأساسية الاجتماعية والمادية اللازمة لاستغلالها على نحو كامل . ونظرا لقلة المياه السطحية المتوفرة فان موارد المياه الجوفية ، والتي تعتمد الى حد كبير على تجمعات المطر ، تعتبر مسألة حيوية بالنسبة لحاجات البلد . وتجمّع نسبة ضئيلة للغاية من الأمطار المتاحة وتخزن في مستودعات قريبة من السطح وضمن مشاريع الرى بواسطة الخزانات .

٣١ - وتعتبر الماشية أهم مورد متجدد في الصومال . ونظرا لتدفق اللاجئين وقطعانهم فان المعدل الحالي لرؤوس الماشية ، اذا قيس بالارض المتاحة ، أصبح عاليا للغاية مما يؤدى الى الافراط في الرعي وتحات التربة وتردى نوعية المواشي . ومن المقدر وجود ٢ر٥ مليون جمل ، و ٧ر٠ مليون رأس من البقر ، و ٩ر٤ مليون من الغنم ، و ١ر١٥ مليون من الماعز .

٣٢ - وهناك موارد سمكية كبيرة في المياه الساحلية للبلد . وتدل الدراسات على أن ما يمكن صيده من الأسماك سنويا ربما يبلغ حوالي ٠٠٠ ٨ طن من سمك التن والاسقمرى ، و ٠٠٠ ١٧٠ طن من الأنواع الأخرى و ٠٠٠ ٢ طن من القشرى . ولكن ما يتم صيده سنويا في الوقت الحاضر هو مجرد نسبة ضئيلة من امكانيات هذا المورد الثمين للتصدير .

٣٣ - وموارد الاحراج محدودة للغاية . وبالنسبة للطاقة الكهرمائية ، فان المصدر المتوقع هو نهر جوبا ، وذلك بعد بناء خزان باريدرا . وهذا المشروع ذو الأهمية القومية الكبيرة ، من المتوقع أن يتم بناؤه قبل نهاية سنة ١٩٨٨ ؛ وتجرى حاليا دراسة المتطلبات المالية اللازمة له وتقدر بمبلغ ٦٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، مع مجموعة من المتبرعين .

٣٤ - وتوجد في الصومال شبكة طرق تمتد في مجموعها مسافة ٩ ١٠٨ كيلو مترات ، وتبلغ مساحة المرصوف منها ٣١٠ ٢ كيلو مترات . وتمتد معظم الطرق من الشمال الى الجنوب . هذا ، ولم توصّل بعد المناطق الشمالية الغربية والمناطق الواقعة في الوسط بشبكة الطرق الرئيسية وتعتبر مرافق النقل البرى في حالة جيدة من التطور بدرجة معقولة ، وتؤول ملكية الجزء الأكبر من أسطول العربات الى القطاع الخاص . وهناك ثلاثة موانئ في البلاد تتوفر فيها المرافق اللازمة لرسو السفن العابرة للمحيطات . وتتزايد حركة النقل البحرى الساحلي تزايدا مضطردا . وتوجد في الصومال اربعة مطارات صالحة لاستقبال الطائرات الكبيرة . هذا ويوجد مطار واحد فقط في مقديشيو تتوفر فيه مرافق دولية كاملة . وهناك عدد من المرافق الصغيرة لاستقبال الطائرات في داخل البلاد . وهناك أيضا شركة طيران وطنية صغيرة وشركة للشحن البحرى . ١٨

٣٥ - والمشاكل الصحية في الصومال تماثل المشاكل الصحية القائمة في بلدان نامية أخرى ، وتقترن المشاكل الرئيسية بالامراض السارية ، والاضطرابات الصحية ، وسوء التغذية ، وعسر الولادة . وتزداد هذه المشاكل حدة نتيجة لأن أكثرية السكان تعيش حياة بداوة وأن الموارد الصحية الضئيلة للبلد ليست متاحة لهم . وتقتضي الضرورة ايلاء اهتمام عاجل الى مسائل عدم توفر مرافق الاصحاح البيئي ، ومرافق تصريف البراز والفضلات ، وعدم توفر الماء الصالح للشرب .

Digitized by UNOG Library

رابعا ـ متابعة تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات لسنة ١٩٨٠

٣٦ ـ كان التجاوب ضعيفا جدا للتوصيات القصيرة الأجل للبعثة المشتركة بين الوكالات التي زارت الصومال في الفترة من ١ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ (A/35/560، المرفق) . وترد في البيانات القطاعية أدناه اشارات لما يكون قد تحقق من استجابات .

خامسا ـ الحالة الحاضرة والتدابير المقترحة في المديين المتوسط والطويل لتخفيف آثار الجفاف

ألف ـ التخطيط

٣٧ ـ أوصت البعثة المشتركة بين الوكالات الموفدة الى الصومال سنة ١٩٨٠ بدعم انشاء وحدة احصائية مركزية وتعزيز القدرات الاحصائية القائمة ، مؤكدة انه لا حاجة للمبالغة في التشديد على أهمية وجود احصائيات اقتصادية واجتماعية ذات دقة معقولة . هذا ، ولم تتحقق الآمال المعقودة على جمع الأموال اللازمة ، كما لا يمكن ادخال المشروع ضمن البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي المشقل بالفعل .

٣٨ ـ ولقد حددت الحكومة أولويتين رئيسيتين : الحسابات القومية اللازمة لانشاء اطار اقتصادي كلي للتخطيط الانمائي ، والاحصائيات التي تشمل الزراعة ، بما في ذلك المواشي . ويعتبر اجراء احصاء زراعي أمرا حيويا لاستخدام الأراضي وتخطيط القطاع الريفي ، كما ان من المفيد استكمال احصاء المواشي لسنة ١٩٧٥ .

٣٩ ـ ويوجد الآن اربعة خبراء مهنيين في الادارة المركزية للاحصاء ويجرى تدريب ثلاثة آخرين في الولايات المتحدة الامريكية . ويعمل هؤلاء الاحصائيون كلهم في مقديشيو ؛ ولا يوجد أحد في الوزارات الاقليمية أو القطاعية . وهناك حاجة لزمالات من أجل تدريب جزء من الـ ٤٠ احصائيا المطلوبين على المدى المتوسط للعمل بالادارة المركزية للاحصاء والوحدات في الوزارات والمكاتب الاقليمية .

٤٠ ـ وقد أعدت الحكومة كذلك مشروعا للنهوض بمعهد الاحصاء الحالي الذي يهتم بتدريب الاحصائيين ومخططي التنمية على المستويات الوسطى . وهناك حاجة لمحاضرين ومعدات ، ولا سيما بالنسبة للاثاث ، ومواد المكتبة ، ووحدة طباعة " أوفست " صغيرة .

٤١ ـ ولا يسع البعثة الا أن تكرر التوصية التي قدمت في العام الماضي بتقديم دعم عاجل لانشاء نظام احصائي فعال .

Digitized by UNOG Library

٤٢ - ٤٢ - وتنفذ الحكومة خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٨-١٩٨١ وتقوم باعداد نشط لخطة التنمية الخمسية ١٩٨٢-١٩٨٦ . وتتلقى الحكومة المساعدة من فريق من الخبراء انتدب لوزارة التخطيط القومي ، في اطار احد مشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأمم المتحدة .

٤٣ - ولقد تركزت الخطط في الماضي على انشاء قاعدة اجتماعية واقتصادية ملائمة وهياكل أساسية مادية وعلى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد . وتشدد الخطة الخمسية (١٩٨٢-١٩٨٦) على انتاج المحاصيل ، والرى والمواشي ، ومصائد الاسماك . ومن المتوقع أن يصبح معدل النمو في تلك القطاعات الفرعية ، بما في ذلك الحراجة ، ٤ر٤ في المائة سنويا ، وهو معدل يزيد نوعا ما على معدل نمو السكان . وسيستوعب هذا القطاع حوالي ٥٨ في المائة من مجموع الاستثمارات خلال فترة الخطة . ويبدو أن تحديد هذه الاولويات كان موفقا ، بالنظر الى محدودية الموارد القومية للصومال والضغط السكاني عليها . ومن ضمن مئات المشاريع العديدة المقرر تنفيذها خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ ، لا يتصل البعض منها اتصالا مباشرا بالجفاف . لكن عددا كبيرا من هذه المشاريع يتصل اتصالا غير مباشر بالجفاف أو سيساعد على التخفيف من آثاره .

٤٤ - ولا يزال جهاز التخطيط ضعيفا في كثير من جوانبه ، بالرغم من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة . وبالاضافة الى النقص في الموارد المالية ، فان جهاز التخطيط يشارك في المسؤولية عن انخفاض معدل تنفيذ المشاريع والبرامج ، وبخاصة في القطاعات الانتاجية . وفي اطار خطة التنمية للفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ ، بلغ الرقم المخصص لانتاج المحاصيل والرى نسبة ١ر٢٩ في المائة من مجموع الاستثمارات المخططة ولكن لم يستثمر بالفعل الا ٥٥ في المائة من هذا الرقم ، وهو أقل بكثير من نسبة الـ ٦١ في المائة التي تمثل معدل التنفيذ المتوسط للخطة بأسرها . هذا ولم يتحسن الوضع تحسنا كبيرا خلال فترة الخطة الثلاثية ١٩٧٩-١٩٨١ : فخلال السنة الأولى من الخطة لم ينفذ سوى ما نسبته ١٠ في المائة في القطاع الزراعي .

٤٥ - ويتعين بذل الجهود للاسراع في تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة . وسيشمل هذا ادخال تحسينات على تصميم المشاريع ووضع اجراءات للمتابعة ، وتدريب المزيد من الموظفين الاداريين وتوفير حوافز أفضل لهم ، وكذلك تنسيق الانشطة الانمائية تنسيقا أكثر فعالية .

٤٦ - ومن الموصى به أيضا وضع برنامج لتنظيم شكل ما من التخطيط الاقليمي ، مع الاشارة بصفة خاصة الى المناطق المنكوبة بالجفاف . ومن السمات الأخاذة لجانب كبير من التفكير الانمائي هو الانشغال شبه الخالص بالمشاكل التقنية ، وربما الثقة المفرطة في الحلول " العلمية " . ويميل ذلك الاتجاه الى اغفال حاجة السكان البدو والمستقرين للوقوف على احوالهم الخاصة وتطلعاتهم ، والفرص المتاحة لهم ، والقيود المفروضة عليهم . ويقضي التخطيط الاقليمي بانشاء اطار مؤسسي ووضع اجراءات تنفيذية تأخذ في الاعتبار تلك العوامل المحددة عند تخطيط المشاريع .

٤٧ - ولو تحقق تنفيذ جميع المشاريع الواردة في الخطة الخمسية ١٩٨٢-١٩٨٦ خلال الخمس سنوات القادمة فان قدرا كبيرا من امكانيات احداث مزيد من التنمية في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية سيكون عندئذ ، قد استغل . وفي قطاع البداوة ، يبدو ان القدرة الاستيعابية للمراعي قد اصبحت اقل مما يجب ، مما يشير الى ضرورة النظر الى ماهو ابعد من السنوات القادمة مباشرة ووضع

Digitized by UNOG Library

استراتيجية شاملة طويلة الأجل للتنمية الوطنية . ولو ارادت الحكومة وضع سياسة محددة للهجـــرة ووضع استراتيجية في نفس الوقت ، لتشجيع الموظفين من ذوى المؤهلات الرفيعة على العودة من العمل خارج البلاد ، لتعين عليها اتخاذ خطوات سريعة ، وبخاصة في مجالات التخطيط والتعليم والتدريب.

٤٨ - وتوصي البعثة بتوسيع المشروع التخطيطي الذى يموله برنامج الامم المتحدة الانمائـــي . وتقترح ضرورة القيام في اطار ذلك المشروع ، بايلاء اهتمام اكبر لمشاكل التنفيذ والتخطيط الاقليمـــي والاستراتيجية الطويلة الأجل ، مع مراعاة كل من الفرص المتاحة والقيود المفروضة على النمو الاقتصادى والاجتماعي في البلد ، على نحو منتظم وشامل .

Digitized by UNOG Library

باء - الأغذيـــة

١ - متابعة بعثة عـــام ١٩٨٠

٤٩ - ينبغي النظر في التوصيات الواردة في تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات لعـــام ١٩٨٠ على ضوء الظروف المادية السائدة في الصومال في الوقت الحالي (A/35/560) . فالتقديـــرات التقريبية لميزان الأغذية الوطني للنصف الأول من عام ١٩٨١ تبيّن أن الاحتياجات من الحبـــوب قد تجاوز المدخلات المتاحة . ونتيجة لمواسم الجفاف الممتدة من ١٩٧٤ - ١٩٧٥ فصاعـــدا ، لم تكن هناك فرصة لتكديس احتياطي وطني من المخزون . ورغم كبر حجم المبيعات المعقودة بشروط تسهيلية والواردات من الحبوب في ظل الامدادات الغوثية للجفاف ، فانها لم تقترب من حد كفاية الطلب المحلي وبالتالي لم يتسن تحقيق أية اضافة الى المخزون . وعلاوة على ذلك ، لم يتيسر فـــي تلك الفترة وجود أى محصول وطني . وقد فشل المحصول الذى كان متوقعا تحقيقه نتيجة لأمطـــار تشرين الثاني / نوفمبر - كانون الأول / ديسمبر في ١٩٨٠ ، بسبب تأخر الأمطار .

٥٠ - ولقد كان حصاد المحصول من أمطار فصل الربيع لعام ١٩٨١ فوق المتوسط ، الا أن حصة صغيرة نسبيا فقط من هذا المحصول قد أصبحت متاحة لمؤسسة التنمية الزراعية ، وهي منظمة الدولة للتجارة في الحبوب ؛ وحتى ولو وضعت جميع مشتريات مؤسسة التنمية الزراعية من المنتجـــين في احتياطي استراتيجي ، فانها لن تعادل بالكاد سوى نصف الكمية المطلوبة .

٥١ - وبالرغم من عدم وجود استجابة محددة للتوصيات المتعلقة باعادة ملء المخزون الوطـــني المستنفد من الحبوب ، فقد أصدرت الحكومة في ٨ آذار/مارس نداء دوليا بطلب مساعدات للغـوث من الجفاف . واستجابة لذلك وافقت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة على بيـــع ٤٠٠٠٠ طن مترى من الذرة وفقا لبرنامجها للتوزيع المجاني " القسم الثاني " دعما لضحايـــا الجفاف ؛ وخصص برنامج الأغذية العالمي ٧٢٠٠ طن مترى أخرى من الذرة ، عن طريق المديـر العام لمنظمة الأغذية والزراعة ، لاغاثة ضحايا الجفاف . وفي آذار/مارس ، وافقت وكالة التنميـــة التابعة للولايات المتحدة ، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ، كتدبير اضافي للغوث في حالات الطوارئ ، على التخلي لمؤسسة التنمية الزراعية عن ٦١٦٠ طنا متريا أخرى من الذرة لبيعها لعموم السكان ، على أن تقوم المؤسسة بتسديدها من حصة تسليم " القسم الأول " في وقت متأخر من العام .

٥٢ - ولم يتم التوصل الى نتائج بالنسبة لمسألة تحمل تكاليف الشحن ، بالرغم من أن عددا من المتبرعين قد قدموا فيما يتعلق بامدادات الاغاثة من الفيضان ، تسهيلات للنقل الجوى يمكن القول بأنها حققت المقصود بالتوصية المعنية .

٥٣ - وفي أواخر آذار/مارس ١٩٨١ ، أدت الأمطار الغزيرة في هضبة اثيوبيا الى ارتفاع مناسيب المياه في شبكات الأنهار في الصومال ، وأعقبت ذلك أمطار غزيرة محلية تسببت في انتشار الفيضانات في جميع الأنهار الرئيسية في الجنوب . وأصدرت الحكومة نداء آخر للاغاثة من الفيضان في أيار/مايو .

Digitized by UNOG Library

٢ - التدابير المتخذة بشأن مشروعات الطوارئ المقترحة للتعويض عن خسائر الجفاف ولزيادة التأهل

٥٤ - أثار برنامج الأغذية العالمي مسألة زيادة أجور العمال والحاجة الى المزيد من مدخلات رأس المال ، وذلك في اجتماع التمويل المشترك المعقود في مقديشيو في حزيران/يونيه ١٩٨١ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، سينظم البنك الدولي بعثة تقييم لمشروعات المراعي المركزية ، مما سيتيح الفرصة للمزيد من المتابعة .

٥٥ - وتم الاتصال بالعديد من المتبرعين المحتملين بشأن الحاجة الى التعجيل بأنشطة الحراجة في كل من المشروع المشترك بين البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ، وفي الصومال بوجه عام . وثمة عدد من المنظمات التطوعية يقدم التمويل والموظفين للمشروعات الصغيرة القريبة من معسكرات اللاجئين ، بهدف توفير مناطق لزراعة الأخشاب اللازمة للوقود من أنواع سريعة النمو وكذلك أشجار الفاكهة . كذلك تتضمن المشروعات مشاتل للتزويد بالشتل ، ولقد أوصي بالتوسع في المشاتل لتوفير النباتات بما يتجاوز احتياجات مخيمات اللاجئين ، من أجل المساعدة في الوفاء بالاحتياجات الوطنية .

٥٦ - وجرى شحن ألف طن متري من بذور السرغوم تم شراؤها في السودان عن طريق منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع مكتب عمليات الاغاثة الخاصة ، بأموال تبرعت بها هولندا . وتم الشحن الى مقديشيو من بور سودان في نيسان/ابريل . الا أن النيران شبت للأسف في السفينة في ميناء مقديشيو ولم يتبق للتوزيع بمعرفة مؤسسة التنمية الزراعية سوى ٦٥٠ طنا متريا .

٣ - الاحتياجات الوطنية من الأغذية والأمن الغذائي ، والتوزيع

٥٧ - من المؤكد أن المحصول الوطني من الحبوب في عام ١٩٨١ سيكون فوق المتوسط بكثير ، بالرغم من ظروف الجفاف والفيضانات . ومن المرجح أن يحتفظ المزارعون في الريف بأكبر جزء منه . وفي نهاية أيلول/سبتمبر ، كانت كمية الحبوب المتاحة لمؤسسة التنمية الزراعية لتلبية احتياجات المدن ٢٠ ٠٠٠ طن متري فقط ، معظمها من السرغوم . وهذا يعني أنه سيكون هناك عجز في الحبوب في عام ١٩٨٢ قدره ١٢٠ ٠٠٠ طن متري تقريبا لعموم السكان ، سيلزم توفيره كله عن طريق المشتريات التجارية أو المبيعات بشروط تسهيلية أو الهبات المطلقة . ولا يتضمن ذلك احتياجات اللاجئين الممنوحة كلها أو التي يتولى أمرها نظام مستقل للامداد ، اللجنة الوطنية للاجئين/كير . ولا بد من اتخاذ قرار بشأن كيفية تغطية العجز بين الانتاج الوطني والاحتياجات الوطنية من الأغذية ، سواء بمشتريات تجارية سابقة التخطيط ، أو طلبات المساعدة الغذائية ، أو زيادة غلة المحاصيل . وقد اضطرت الصومال طوال العقد الماضي الى استيراد دقيق القمح ، والقمح الفلوتيني ، والأرز ، وزيت الطعام . ويبدو من المحتمل توفر السكر اللازم لتغطية الجانب الأكبر من الاحتياجات الوطنية بحلول نهاية عام ١٩٨٢ .

Digitized by UNOG Library

٥٨ - ويبدو أن اقامة احتياطي طوارئ من الحبوب بالمستوى المقترح والبالغ ٥٠٠٠٠ طن متري لا يكون كافيا لتلبية الاحتياجات الوطنية المقبلة ، وذلك نظرا للتزايد السكاني واحتمالات تزايد تدفقات ضحايا الجفاف من المناطق المجاورة . بيد أنه يجب عدم النظر في تخزين الحبوب لأغراض احتياطي الطوارئ قبل توفر مرافق التخزين المناسبة أولا ، بما في ذلك الاشراف والرقابة في فترات دورية على الاصابات التي تتسبب فيها القوارض والحشرات ، مع اتاحة المعدات والمواد الكيميائية الملائمة عند الطلب .

٥٩ - ولا توجد لدى الصومال الامكانيات للقيام على شؤون كميات كبيرة من الواردات الغذائية . فأولا ، لم يصمم نظام موانيها لمناولة كميات كبيرة من الحبوب . ونتيجة لذلك لا توجد قدرة لمناولة الحبوب غير المعبأة . ولا بد من تعبئة جميع الحبوب في أكياس مما يرفع كثيرا من التكاليف التي تقع على عاتق المانحين أو تكاليف المشتريات التجارية ، ويتسبب أيضا في التأخير سواء في الشحن أو في التفريغ . وهناك أيضا مسألة التخزين : فسعة مرافق المنظمتين التجاريتين التابعتين للدولة هي سعة مناسبة ، غير أنهما صممتا أساسا لجمع الحبوب في مخازن محلية صغيرة ولتوزيعها على المراكز الحضرية عن طريق مخازن اقليمية أكبر . ولم يصمم النظام أيضا لاستيعاب كميات كبيرة من الواردات . وفي أثناء تنفيذ مساعدات الجفاف المقدمة في عام ١٩٨١ ، وجد أن كمية الذرة التي تبرعت بها الولايات المتحدة والتي بلغت ٤٠٠٠٠ طن متري قد تسببت في شدة ازدحام الميناء نظرا لاستخدام ميناء مقديشيو بكثافة كبيرة في استقبال مساعدات اللاجئين والمشتريات التجارية . وقد استوجب الأمر تحويل بعض حمولات السفن الى ميناء كيسمايو الذي أصبح ، نتيجة لصغر سعته مزدحما أيضا . كما استوجب الأمر أيضا تحويل مساعدة الاغاثة من الجفاف المقدمة عن طريق برنامج الأغذية العالمي ، الى كيسمايو .

جيم - الزراعة والثروة الحيوانية

١ - الحالة الحاضرة

٦٠ - هناك سبعة حيوانات رعي في الصومال لكل فرد . والاقتصاد رعوي أساسا - وتحقق الثروة الحيوانية ٨٠ في المائة من متحصلات النقد الأجنبي . والشعب رعوي أساسا أيضا لكون ٦٠ في المائة منه من الرعاة الرحل . ونظرا للمناخ الجاف أو شبه الجفاف في معظم البلد ، فان ذلك الأسلوب في الحياة يتلاءم تماما مع البيئة . والطلب على الحيوانات الصومالية الحية وعلى منتجات الثروة الحيوانية مرتفع ، وبوجه خاص في الدول العربية ؛ وستظل الثروة الحيوانية عماد الاقتصاد المحلي ومتحصلات النقد الأجنبي للمستقبل المرتقب .

٦١ - بيد أن أسلوب الحياة الرعوية البدوية يعاني من نقطتي ضعف خطيرتين ، احداهما أن هذه الحياة تتطلب الانتقال الحر للقطعان والناس بحثا عن المراعي والمياه ، وأن الانتقال هذا قد يتقلص نتيجة للأحداث السياسية . أما نقطة الضعف الثانية فهي التعرض لخطر الجفاف .

Digitized by UNOG Library

فالزراعة كلها معرضة بدرجة ما للجفاف ، الا أن ذلك يصدق بوجه خاص بالنسبة لأراضي الرعي القاحلة وشبه القاحلة حيث يكون التوازن البيئي دقيقا في أفضل الأوقات ، وسريعا ما يحدث تدهور لا رجعة فيه عقب أى ضغط زائد للانسان والحيوان على ذلك الميزان . ويمكن للمرء أن يرى في الصومال حدوث هذا التدهور في المراعي وزيادة تعرض الناس للجفاف كنتيجة لتزايد الأعداد في البشر وفي الماشية . فقد نفقت بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ حوالي سبعة ملايين رأس من المواشي ، ويقال أن ما يقرب من ٤ الى ٦ ملايين رأس قد نفقت في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ . وفضلا عن ذلك ، فان آثار الجفاف على شعب يعتمد في معيشته على الرعي الكفافي تظل ملموسة على مدى سنوات بعد ذلك ، ش
فان آثار الجفاف على شعب يعتمد في معيشته على الرعي الكفافي تظل ملموسة على مدى سنوات بعد ذلك ، بسبب انقطاع دورات التوالد وما يترتب على ذلك من خسارة في انتاج الألبان وتوفر الحيوانات للبيع . وقد تترتب على تعاقب عدة سنوات من الجفاف نتائج فاجعة ، حيث تظل الآثار ملموسة على مدى يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة ، حتى ولو كانت الحدة الجوية لكل جفاف سنوى في هذا التعاقب غير ملحوظة .

٦٢ - وعلى ضوء هذه الخلفية المتعلقة بأهمية قطاع الثروة الحيوانية ومدى تعرضه للخطر ، باستطاعة المرء بسهولة أن يقدر ما توليه حكومة الصومال من أولوية قصوى لزيادة التكيف مع الجفاف في قطاع الثروة الحيوانية ، وللحد في نفس الوقت من الضغط السكاني والاعتماد الوطني على المراعي بتشجيع عنصر انتاج المحاصيل في الزراعة .

٦٣ - وتسقط في حوالي ١٣ في المائة فقط من المساحة الكلية للصومال أمطار تسمح بزراعة المحاصيل ، وبالرغم من ذلك ، ومع التبخر المحتمل الذى يتجاوز حدود مياه الأمطار بنسبة ٣ أو ٤ الى ١ ، فان الزراعة تعتبر حدّية بمقاييس الدول المجاورة للصومال . وسقوط الأمطار شيء بلا نمط ، وقد يستلزم الأمر تكرار بذر البذور في الأرض من ثلاث الى أربع مرات بسبب فترات انعدام سقوط المطر ، ومع ذلك فالخروج بمحصول لا يكون أمرا مؤكدا . وليس من المدهش ، من ثم ، أن حوالي ١٤ في المائة فقط من السكان يعملون في زراعة الأراضي الجافة . وكان الاستثمار ، في الماضي ، منخفضا ، وما زالت الزراعة الجافة تشكل في أساسها اقتصاد كفاف . فالمزارعون يطهرون الأرض ثم يزرعونها على مدى بضع سنين الى أن تصبح حصيلتها منخفضة جدا فيتركونها لتعود أرضا غير مزروعة تكسوها الآجام . وبوجه عام ، لا تزال معرفة المزارعين بسيطة بممارسات الحفاظ على رطوبة التربة ، والحفاظ على خصوبتها ، وتلافي الخسائر العالية التي تعقب الحصاد . وهناك ، حتى الآن ، قدر ضئيل من التكامل بين زراعة المحاصيل وتربية المواشي . ومن الواضح في ظل تلك الظروف من المدخلات المنخفضة/المخرجات المنخفضة ، أن زيادة العائدات بقدر ملموس لا تتحقق الا بمجموعة من الممارسات المحسنة . غير أنه من الواضح أيضا ، مع البدء من معدلات العائد الحالية الشديدة الانخفاض ، ان امكانيات التحسين امكانيات كبيرة .

٦٤ - ورغم ان مورد الصومال من مياه الأمطار ضعيف وبلا نمط ، وانه يؤثر على كل من الزراعة الرعوية والزراعة الجافة ، فان الصومال تستفيد من نهرين كبيرين ينبعان من جبال اثيوبيا حيث تسقط أمطار

Digitized by UNOG Library

شديدة . ويفتح هذان النهران مجالا واسعا للرى . وهناك الآن ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ هكتار تروى بمياه الفيضانات بواسطة قنوات عند شواطئ النهرين تمتلئ عندما يرتفع منسوب المياه ، كما أن هناك حوالي ٥٠ ٠٠٠ هكتار تخضع للرى الموجه ، بالضخ أو بالجاذبية . ومن المؤسف أن موارد المياه والتربة غير متكافئة : فبوادى نهر شبيلي موارد وفيرة من التربة الجيدة ولكن مياهه محدودة ، بينما الحال على العكس من ذلك في وادى جوبا . ومع ذلك ، فان الزراعة القائمة على الرى هي مصدر العيش لحوالي ٦ في المائة من اجمالي السكان وتقدم حوالي ٨ في المائة من حاصلات الصومال من التصدير . والقيدان الرئيسيان بالنسبة لانتاج المحاصيل عن طريق الرى هما ضعف التحكم في المياه ، وعدم كفاية الادارة . بيد أن احتمالات التوسع بزيادة الحاصلات وبزيادة المساحة ، احتمالات كبيرة ، شأنها في ذلك شأن الزراعة القائمة على مياه الأمطار .

٥ ٦٥ - وقد تدهورت في السنوات الأخيرة الحالة الاقتصادية في القطاع الزراعي . وقد انخفض حجم الصادرات من الماشية في الفترة ما بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٩ من ١٠٠ الى ٩١ وانخفض بالنسبة للصادرات الأخرى ، ومعظمها زراعية ، من ١٠٠ الى ٣٧ . ويرجع الانخفاض في الرقم القياسي الثاني ، أساسا ، الى انخفاض انتاج الموز القائم على الرى من ١٨٨ ٠٠٠ طن في ١٩٧٢ الى ٨٧ ٠٠٠ طن في ١٩٧٨- ويصور ذلك بوضوح شديد الحالة الضعيفة للقطاع الفرعي للرى حيث تكون امدادات المياه غير مؤكدة ، وتحتاج المنابع الى اصلاح ، والقنوات الى تطهير ، ويكون الصرف غير كاف . ويؤدى ذلك الى ملوحة التربة ، وتسوء ممارسات توفير المياه للمحاصيل .

٢ - التنمية الزراعية

٦٦ - وحكومة الصومال على دراية تامة بالمشاكل في القطاع الزراعي . وقد بدأت مشروعات انمائية عديدة ، وتحققت خبرة قيّمة ، وهناك بعض النجاحات الملموسة الجديرة بالذكر . ومن بين المشروعات التي لها أثر مباشر في التخفيف من آثار الجفاف مشروعان كبيران لتنمية المراعي تمولهما الكويت والبنك الدولي ومصادر أخرى ، ويقع أحدهما في شمال الصومال والآخر في وسطها ، وكلاهما يغطيان ٥٥ في المائة من جملة مساحة البلد . ويهدف هذان المشروعان بوجه خاص الى التخفيف من آثار الجفاف عن طريق تنمية وادارة الأراضي المخصصة للرعي ، وتوفير نقاط المياه اللازمة للمواشي ، وتحسين الخدمات البيطرية ، واقامة وحدات لانتاج علف الحيوان باستخدام تقنيات الرش بالمياه وتقنيات تجميع المياه . كذلك يشمل المشروعان اجراء دراسات استقصائية لموارد المراعي ، وادارة المراعي ، والتعليم غير الرسمي للرعاة ، والتدريب الرسمي للموظفين الحكوميين . وبالرغم من أن المشروعين متخلفان عن جدولهما الزمني نوعا ما ، الا أنه قد تم التغلب على المشاكل الأساسية وتم توليد الزخم اللازم ؛ وتعد الانجازات التي تمت حتى اليوم انجازات ملموسة . وترى البعثة أن مواصلة الزخم بالنسبة للمشاريع الثابتة سلامتها أمر ذو أولوية عالية جدا ، وبخاصة خلال المرحلة الثانية لمشروع تنمية أراضي الرعي في المنطقة الشمالية ولمشروع التنمية الزراعية للمنطقة الشمالية

Digitized by UNOG Library

الغربية ، وهي المرحلة قيد البحث في الوقت الحالي . ومن المشاريع ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لزراعة المحاصيل مشروع الارشاد الزراعي والتدريب الاداري الزراعي ومشروع التنمية الزراعية الاقليمي "باي" . وأول هذين المشروعين يختص بانشاء خدمات الارشاد الوطني التي يتعين ان تكون قناة الاتصال لجميع التحسينات في زراعة المحاصيل ، أما الثاني فهو مشروع انمائي ريفي متكامل يتعلق بمناطق الاراضي الجافة ذات الامكانات العالية في جنوبي الصومال ويتضمن برنامجا يشمل امدادات المياه ، والطرق في الريف ، وصحة الحيوان ، والارشاد .

٦٧— ويقع مشروع التنمية الزراعية للمنطقة الشمالية الغربية الذي يموله البنك الدولي في الجزء الشمالي الغربي البعيد من البلد . ولهذه المنطقة التي يبلغ فيها المعدل السنوي لسقوط المطر نحو ٥٠٠ ملليمتر امكانية كبيرة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية . ومازال الاستثمار الذي يقوم به مشروع البنك الدولي والمستثمرون الفرديون مبشرا حتى هذا التاريخ .

٦٨— وليس من رأي البعثة ان يكون استمرار مشروع المنطقة الشمالية الغربية في مرحلته الثانية مشروطا بحل الصعوبات الحالية التي تواجه برنامج استكشاف المياه الجوفية . فالماء الجوفي الموجود في منطقة الهضبة محدود الكمية وعميق ومكلف . ولذلك من المشكوك فيه ان تقوم المياه الجوفية بدور رئيسي في برنامج التنمية المباشرة . وعلى نقيض ذلك ، تتيح المياه السطحية مجالا كبيرا للتنمية بتكاليف في متناول الملاك باستخدام الصهاريج والخزانات المحفورة والسدود الصغيرة . وهناك ايضا معين كبير من المياه الجوفية الضحلة موجود في رمال الوديان التي تعيد ملأها الفيضانات مرتين سنويا ويمكن استغلالها بتكنولوجيا بسيطة . ولا تشك البعثة في أن الابقاء على هذا الزخم له أولوية عالية جدا ، خصوصا خلال المرحلة الثانية من مشروع تنمية المراعي الشمالية (الذي كان يموله أصلا الصندوق الكويتي) التي هي قيد المناقشة حاليا . ويجدر بالذكر فيما يتعلق بالمشاريع المتعلقة بزراعة المحاصيل ، نخص مشروع الارشاد الزراعي والتدريب على ادارة المزارع ، ومشروع الخليج الاقليمي للتنمية الزراعية ، ويتولى المشروع الاول مسؤولية بناء الخدمات الارشادية الوطنية التي يجب ان تكون قناة لايصال كل التحسينات في زراعة المحاصيل ؛ اما الثاني فهو مشروع متكامل للتنمية الزراعية في المناطق المرتفعة المعرضة للجفاف في الجنوب الصومالي ، وبه برنامج يشمل امدادات المياه ، والطرق الزراعية ، والصحة الحيوانية ، والخدمات الارشادية .

٦٩— وقد شرع ببرنامج للتوطين كرد فعل على جفاف الفترة ١٩٧٣/١٩٧٥ ، ومازال يتلقى مساعدة رأسمالية وتقنية من مختلف المتبرعين ومساعدات غذائية من برنامج الاغذية العالمي منذ عدة سنين . والهدف منه هو مساعدة البدو من ضحايا الجفاف ، باتاحة طريقة جديدة للمعيشة لهم في الزراعة المستقرة أو في مصايد الاسماك . وكان البرنامج وليد الضرورة وليس السياسة . وتلاحظ الحكومة انه قد ارتكبت أخطاء في المراحل السابقة ، وحدث بعض التقدم بعد ذلك في توطين البدو في بيئات جديدة وطرق المعيشة مختلفة تماما . ورغم ان مشاريع الزراعة ومصايد الاسماك على السواء ليست ناجحة اقتصاديا حتى الآن ، فانه ينبغي التذكر أن التكاليف اللازمة لابقاء هؤلاء البدو في اراضي الرعي المكتظة بالسكان ستكون عالية . يضاف الى ذلك ان هذا التوطين نشاط

Digitized by UNOG Library

طويل الاجل ، وسوف يستفيد الاطفال بالذات من استقرار السكن والدراسة والخدمات الصحية. وحيث ان سياسة الحكومة تعارض تماما أية زيادة في ضغط الرعاة الرحل على المراعي المعرضة للجفاف، فان الاستيطان بصورة أو بأخرى هو واحد من الخيارات القليلة المتاحة. وترى ادارة مصايد الاسماك من واقع خبرتها بالمستوطنات الاولى ان الحالة الآن مواتية لاستحداث مزيد من المستوطنات القائمة على مصايد الاسماك في مواقع حسنة الاختيار، وذلك كوسيلة هامة لنقل الناس من المناطق المعرضة لخطر الجفاف .

٧٠- ومن الواضح ان اجراء بحوث على زراعة المحاصيل في الاراضي الجافة وتحسين المراعي وادارتها هو عنصر اساسي لأية خطة لتخفيف الجفاف . وقد طرأت على احوال المحطة الوطنية للبحوث في افغوى تغيرات كثيرة خلال السنوات العديدة الماضية. وتؤمن البعثة بالحاجة الى نظرة جديدة الى اهداف الابحاث، والمقابلة بين تكاليفها وفوائدها ، وتؤمن ان كامل مسألة تعرّض الزراعة للجفاف ،بما في ذلك الثروة الحيوانية، يجب النظر اليها في برنامج قومي واحد للابحاث التطبيقية ، وباد خال نتائجه في مقررات المدارس الثانوية الزراعية التي اقيمت بمساعدة من البنك الدولي . وقد شجع البعثة مابلغها من ان الحكومة تضع في الوقت الحاضر استراتيجية للبحوث الزراعية ، وترى ان من المثمر الاتصال بمعاهد حكومية ودولية اخرى للابحاث مثل المعهد الدولي لأبحاث محاصيل المناطق المدارية شبه القاحلة، التي تعمل في مناطق ذات مناخ مشابه .

٧١- وهناك وحدة حكومية لم تلق غير النذر القليل من المساعدة في مجال الجفاف ، وهي ادارة الحراجة، فالاشجار توفر الوقود والاخشاب والعلف، وبدون وجود برنامج منهجي لغرس الاشجار وحمايتها هناك اثر خطير سيترتب على الجفاف، بل هو أثر موجود فعلا ألا وهو زيادة التصحر من جراء قيام ضحايا الجفاف باتلاف الاشجار لسد الحاجات الاساسية .

٧٢- وهناك صلة بين الجفاف والحياة البرية. وبغض النظر عن قيمة الحياة البرية في السياحة، لا يدرك دائما ان الحياة البرية الطبيعية في منطقة ما هي شكل من اشكال الحياة الحيوانية في أحسن حالات تكيفها مع البيئة ، وان انتاج اللحم من حيوانات الصيد - في الحدود السليمة للاقتصاد الحيواني - هو أوفر مما تدره الثروة الحيوانية المحلية في مساحة مماثلة من الارض . وهناك حاجة الى التشريع والرقابة، الى جانب ايجاد ادارة صغيرة للحياة البرية تقوم بتنفيذ السياسة الخاصة بالحياة البرية . وتوصي البعثة بدراسة مسألة الحياة البرية في الاطار الشامل لتقليل التعرض للجفاف .

٧٣- وكانت هناك عدة بعثات لمناقشة مختلف مقترحات الامن الغذائي القومي مع الحكومة (انظر الفقرة ٤٩) ، وهناك مفاوضات تجرى مع احدى الجهات المتبرعة بلغت مرحلة متقدمة من أجل تشييد مخزنين للحبوب. وهناك حاجة الى توسيع وتحسين التخزين على كافة المستويات، بدءا بالمزرعة. ورغم صغر حجم مشروع منع الخسائر في الاغذية، وهو مشروع قائم بالفعل تحت رعاية منظمة الاغذية والزراعة ، الا أنه يقوم بعمل هام في البيان العملي لأساليب التجفيف المحسنة التي

Digitized by UNOG Library

لا تمنع فقط فقدان جزء هام من الحبوب من جراء فطريات العفن ، وانما تقلل ايضا من خطر اضرار الفطريات السامة بالصحة. وتوصي البعثة بتوسيع ذلك العمل ومواصلته بتكلفة متواضعة جدا بعد الموعد الحالي للانتهاء منه وهو حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، مع ادخال الصومال في المشروع الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة لانشاء هياكل للتخزين الزراعي .

٧٤- وهناك جانب آخر من الأمن الغذائي هو نظام الانذار المبكر. ويجرى العمل فعلا في هذا المشروع ولكنه يحتاج الى مواصلة عند استكمال المرحلة الحالية في ١٩٨٣ . ويمكنه أن يستفيد أيضا من مؤسسة اقليمية يسندها تحليل بيانات التوابع الاصطناعية ومرافق اخرى داخلة في نظام الاعلام العالمي والانذار المبكر للاغذية والزراعة التابع لمنظمة (الفاو) .

٧٥- الجفاف خطر على الزراعة بكافة اشكالها في جميع انحاء الصومال . ولذلك فان كامل خطة التنمية في القطاع الاقتصادي لها اثرها في تقليل التعرض للجفاف. ومع ذلك عمدت البعثة ، لأغراض هذا التقرير الى تركيز توصيتها بشكل اضيق على المشاريع التي يمكن ان يكون لها اوضح الأثر في التخفيف من حدة الجفاف نسبة للاستثمار المطلوب . وركزت البعثة خاصة على المشاريع التي أجريت فيها استثمارات كبيرة من حيث الاموال والجهد .

٧٦- وكما سبق شرحه ، خرجت عدة مشاريع الى حيز الوجود ببداء سببه وجود المشاكل المبكرة ، اما الان وقد تولدت قوة دفع فان البعثة شديدة الوعي بمخاطر فقدان هذه القوة بسبب ضعف المؤسسات او الادارة او حدوث انقطاع من جراء التأخيرات في التمويل . كما تعي اللجنة أن بعض توصيات البعثة السابقة هي توصيات متوسطة وطويلة الاجل ولم ينفذ معظمها ، ولذلك فهي ماتزال صالحة .

٣- تنمية الثروة الحيوانية

٧٧- من أنجع الطرق لمعاونة قطاع الثروة الحيوانية تحسين الخدمات البيطرية. ويشمل ذلك مكافحة الامراض ، حيث يمكن ان يكون لتوفير النقل المضمون وخدمات الصيانة أثر مباشر وايجابي ، كما يشمل المساعدة على التدريب بواسطة معهد علوم الحيوان . وينبغي تشجيع التعاون الاقليمي في مكافحة الامراض .

٧٨- وتؤمن البعثة ان تنمية المراعي ومراقبتها وادارتها ، على نحو فعال ، هي أمور أساسية لايجاد صناعة لصحة الثروة الحيوانية ، وتوصي بمواصلة الدعم من اجل البناء على الخبرة المكتسبة بما في ذلك اشراك السكان محليا في مشروعين رئيسيين للمراعي . ورغم انه يمكن تنفيذ البرامج على مراحل لأغراض عملية تتعلق بالتمويل والمراقبة والاستعراض، فلا بد لنجاحها أن تتراوح في مدتها بين ١٠ و ٢٠ سنة .

٧٩- وتؤمن البعثة ان هناك حاجة لجهد حراجي كبير يتضمن النهوض بأراضي الرعي ومكافحة التصحر التالي للجفاف ، وذلك لانعاش هذا المورد الحراجي الذى يوفر للمجتمع الرعوى الاحتياجات الأساسية من الوقود ومواد البناء وطعام الماشية ولمواصلة برنامج تثبيت الكثبان الرملية الناجح .

../..

Digitized by UNOG Library

٨٠ـ أما الاحتياطيات من العلف، ومرافق الذبح الطارئة في اوقات الجفاف ، وتحسين هيكل التسويق ، فانها جميعا تقتضي اهتماما في عنصر الثروة الحيوانية من أية خطة رسمية لتخفيف أثر الجفاف .

٨١ـ ومن الأولوية القصوى التخفيف من ضغط السكان والماشية على اراضي الرعي . فقد خرج البرنامج الطارئ للمستوطنات ببعض الدروس الفادحة الثمن بعد جفاف ١٩٧٣ـ١٩٧٥ ؛ وينبغي لهذه الدروس ان تفضي الى توطين الرحل في مجال الصيد والزراعة ، توطينا حسن التخطيط ومطردا وبعيدا عن الاثارة وعلى أساس طوعي .

٨٢ـ ويمثل تكامل الثروة الحيوانية مع الزراعة مجالا من مجالات التنمية المبشرة بالخير ، فهو يتيح الاستقرار أكثر مما يتيحه الاعتماد على احد هذين النشاطين بمفرده ، ويسهل الانتقال من رعوية البداوة الى الزراعة المستقرة .

٤ـ البحث والأمن الغذائي واستخدام الاراضي والرى

٨٣ـ وتحتاج جهود الابحاث القومية في القطاع الزراعي الى اعادة تخطيط على أساس تعدد الاختصاصات ، بحيث يغطي كلا من احتياجات الثروة الحيوانية وانتاج المحاصيل . وينبغي توجيه النهج بحيث ينطبق مباشرة على المزارع من خلال الخدمات الارشادية . والغرض هو البناء على أساس الخبرة التي تأكد نجاحها سواء في الصومال أو في ظروف بيئية مشابهة في بلدان أخرى . ولذلك من المرجح ان يستفيد البرنامج من التعاون الاقليمي . وبهذه الطريقة يمكن توفير الوقت والمال والجهد ، ويمكن تركيز الابحاث على تكييف هذه المعرفة المكتسبة ولنشرها على نطاق واسع على المشتغلين بالرعي والزراعة في الصومال .

٨٤ـ ويمكن الى حد كبير تخفيض خسائر الاغذية الناجمة عن فطريات العفن بسبب سوء تقنيات التجفيف على مستوى المزرعة وذلك بأساليب غير مكلفة ؛ ويوصى بمواصلة المشروع الجاري المبين في الفقرة ٧٣ الذى أعطى نتائج طيبة بتكلفة متواضعة . كما ان هناك حاجة الى مكافحة الآفات عموما . كذلك فان ادارة الاحتياطي من الاغذية في حالات الطوارئ تستدعي نوعا من التنظيم الرسمي . وقد تستدعي الحاجة مساعدة قصيرة الاجل في اسداء المشورة للقيام بتخطيط متكامل وشامل لجميع عناصر برنامج الامن الغذائي القومي .

٨٥ـ وأولت البعثة اهتماما الى مقترحات الحكومة بشأن مساعدة ادارة الاراضي والمياه بوزارة الزراعة من اجل انشاء وحدة لاستقصاء استغلال الاراضي وتخطيطها ومراقبتها . ولا مراء في أنه يحتاج الى هذه المعلومات الاساسية اذا أريد تحقيق امكانيات البلد من الموارد الارضية . ومع ذلك تؤمن البعثة ، في ضوء النقص في الاموال والقوة العاملة ، انه يمكن الآن جعل تلك المساعدة مقصورة على توفير خبير واحد لضمان التنسيق بين استقصاءات لاستغلال الاراضي التي تضطلع بها فعلا مختلف

Digitized by UNOG Library

مختلف المشاريع والوزارات ، ولوضع الاساس للبناء التدريجي للوحدة الوطنية لاستقصاء استغلال الاراضي وتخطيطها ومراقبتها .

٨٦- واستنادا الى معيار الجهد الاضافي المبذول لتحقيق فوائد من الاستثمارات المجراة بالفعل ، تؤمن البعثة بضرورة منح اولوية عالية للمساعدة في تحسين مشاريع الرى . وهناك بشكل خاص ، اربع برامج تستحق اهتماما عاجلا :

(أ) تحسين ادارة المياه على مستوى الحقل في مشاريع الرى في حوض نهر شبيلي الأدنى ، ومن الممكن ادخال تحسينات كبيرة على كفاءة الرى وادارة المياه والتربة عن طريق القيام باستثمارات اضافية قليلة ، تكون اساسا في شكل مشورة خبراء واجراء بيان عملي للآلات واصلاحها .

(ب) وهناك حاجة لقطع غيار للمعدات المستخدمة في ازالة الطمي واصلاح نحو ٢٠٠٠ كيلومتر من القنوات الرئيسية . فان ٦٠ بالمئة من المعدات الموجودة متعطلة بسبب نقص قطع الغيار . كذلك هناك حاجة الى عدد محدود من المعدات الجديدة ومرافق اصلاح الورش كجزء من هذا المشروع .

(ج) ومما له الاولوية القصوى بالنسبة لقطاع الرى الفرعي اجراء قياس هيدروليكي لموارد المياه في النهرين الرئيسيين وادارتها على اساس الاحواض النهرية . والمشاريع جارية في كل من هذين الميدانين ، ولكن من المقرر ان تنتهي في ١٩٨١ و ١٩٨٢ . ويوصى باستمرارهما بتكاليف متواضعة . فاستئناف هذه الانشطة بعد انقضاء فترة من الزمن هو بطيء ومكلف ، ومن اللازم تفادى حدوث انقطاع في استمرار جميع البيانات الهيدرولوجية .

(د) يتيح الرى الموضعي من الانهار الموسمية الصغيرة في الصومال الشمالي مجالا واسعا لانتاج الاغذية والعلف في المناطق المعرضة للجفاف . وربما كانت هناك حاجة الى اسداء المشورة في برنامج متواضع للتنمية التدريجية والمنهجية .

٨٧- والبعثة مقتنعة بأن اشراك السكان المحليين في عملية التنمية من التخطيط الى التنفيذ ، هو شرط لأى أمل في النجاح . وقد دهشت البعثة من درجة اللامركزية لسلطة التنمية الريفية على مستوى الاقليم والمنطقة كما جاء في ورقة أعدت اخيرا بشأن استراتيجية التنمية الريفية وعلمت اللجنة ان الحكومة قد قبلتها . وهي توصي بالمحافظة على قوة الدفع المتولدة عن برنامج التنمية الريفية الذى يموله برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الاغذية والزراعة ، وذلك بمساعدة متواضعة .

٨٨- وخلال المناقشات مع موظفي الحكومة لفت نظر البعثة الى ماوجد بوجه عام من ضعف وبطء في تنفيذ المشاريع الانمائية السابقة . كما لاحظت البعثة مزية المغامرة والمبادرة التي يتصف بها الشعب الصومالي وارتفاع الانتاجية عند مكافأة أفراده . كذلك لاحظت ان نقل السلطة والمسؤولية في الخدمة المدنية يساعد على تخفيض نسبة التغيب ورفع المعنويات ، مما يقضي على ضعف وبطء التنفيذ المشار اليهما أعلاه .

Digitized by UNOG Library

٨٦ - وهناك عدد من المشاكل التقنية رأت البعثة أن التعاون الاقليمي قد يكون مسعفا في البحث عن أجوبة لها مثل استقصاء أراضي الرعي وتخطيطها وادارتها ؛ وخدمات زراعة الأراضي الجافة ؛ و " نظام الانذار المبكر " ؛ ومراقبة الآفات المهاجرة ؛ والادارة الدولية لاحواض الانهار .

دال - الموارد المائية

١ - الحالة الحاضرة

٨٧ - ليس للبلد أي مجرى مائي دائم باستثناء النهرين الرئيسيين ، وهما شبيلي وجوبا ، اللذين قد ينضبان في أوقات الجفاف ، ويعتمد السكان الريفيون على الامدادات من المياه الجوفية . وقد أوصت البعثة المشتركة بين الوكالات لعام ١٩٨٠ باتخاذ تدابير معينة تحتاجها تنمية الموارد المائية للبلد ، كوسيلة هامة للحد من الجفاف .

٨٨ - وبالاضافة الى اسهام الحكومة البسيط ، توجد في الوقت الحاضر برامج رئيسية للمساعدة التقنية في الموارد المائية تقدمها :

(أ) الصين : مشروع لحفر ٢٦ بئرا في المناطق الريفية ؛

(ب) جمهورية المانيا الاتحادية : مشروع في مجال توفير المياه للمجتمعات الحضرية ؛

(ج) وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة : مشروع مدته ثلاث سنوات لاستكمال ٧٠ الى ٧٥ من الآبار المثقوبة التي تستهدف خدمة التنمية الزراعية وأراضي الرعي ؛

(د) مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة : مشروع من مرحلتين لتوفير المياه لمعسكرات اللاجئين وللمجتمعات الريفية ؛

(هـ) البنك الدولي : برنامج للحفر بموجب مشروع عبر جوبا للثروة الحيوانية ، ومشروع التنمية الزراعية في الشمال الغربي ؛

(و) منظمة الاغذية والزراعة/برنامج التعاون التقني : تقديم المساعدة في التشريع والتخطيط المتعلقين بالري وفي القياسات الهيدرولوجية للنهرين الرئيسيين .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ الخطط المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في المناطق الريفية

٩٢ ـ تتمثل الاستراتيجية المتوسطة الأجل في اصلاح الوضع الناجم عن نقص الأمطار في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ عندما كانت الموارد المائية المتاحة حينئذ لا تسد الا ما نسبته ٤٠ في المائة من احتياجات الانسان والمواشي . والهدف الرئيسي هو توفير المياه للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية ولمخيمات اللاجئين ومواقع المستوطنات الجديدة والمراكز الصحية والمدارس ، وبقدر الامكان ، على الطرق التي يعبرها البدو والرحّل .

٩٣ ـ وتعتبر المشاريع المذكورة أدناه مكملة للأنشطة الجارية ، ولذلك يوصي بالبدء فيها حالما تتوافر الأموال :

(أ) اصلاح حوالي ١٥٠ من الآبار المثقوبة المتناثرة في مختلف المقاطعات ؛

(ب) وحفر ما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ بئرا مثقوبة في أشد المناطق تأثرا ؛

(ج) بناء ٥٠ بئرا ضحلة في مواقع معينة سبق أن حددتها الوكالة الحكومية لتنمية الموارد المائية ؛

(د) وتشييد ١٠ خزانات أرضية في المناطق التي لا تتوافر فيها المياه الجوفية ولا يوصى بالحفر للحصول على المياه مثل المنطقة المجاورة لهرجيسا .

٩٤ ـ وينبغي أن تهدف الاستراتيجية الطويلة الأمد الى اعداد البلد لمواجهة آثار فترات الجفاف المقبلة مواجهة أفضل بتوفير المياه الكافية والمأمونة للاستهلاك البشرى والحيواني في مشاريع التوطين ؛ ولانتاج الماشية ؛ ولرى محاصيل الأغذية والمحاصيل النقدية . ويتوقف نجاح هذه الاستراتيجية على التخطيط الشامل للتنمية الريفية ؛ وتوفير ما يكفي من التمويل الخارجي والمساعدة التقنية ؛ والاعتناء باعداد جهاز حكومي للمتابعة الفعالة . وثمة عدد من الأنشطة المائية هي الآن اما في مرحلة التشغيل وستتطلب عما قريب اسهامات لازمة للمتابعة أو في مرحلة الاعداد للتشغيل (انظر الفقرة ٧٠) .

٩٥ ـ وهناك مشاريع أخرى توليها الحكومة أولوية عالية :

(أ) لا يمكن المغالاة في أهمية عمليات المسح الهيدروجيولوجي ، نظرا لان انعدام هذه الدراسات الأساسية كثيرا ما أدى الى التأخير في برمجة مشاريع التنمية التي تحتاج الى تقييم للمياه الجوفية ، ونظرا لما ذكر عن ارتفاع تكاليف الحفر الاستكشافي في كثير من برامج الحفر ؛

(ب) تشمل مشاريع المياه في الصومال ، بصورة رئيسية ، تنمية الطبقات الحاملة للمياه الأرضية الارتوازية في الجزء الأوسط من البلد ، التي يتطلبها تحسين المراعي . وهناك حاجة لبناء سدود وخزانات في مواقع معيّنة للاستفادة من مياه الفيضانات التي تفقد عادة ، ولزيادة المساحة القابلة للفلاحة ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) سيكون من الضروري دعم قدرات الوكالات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ برامج الحفر والري بتزويدها بالآلات والمعدات وأسطول نقل ؛

(د) وبما أن البلد يفتقر الى العاملين المدربين في العديد من ميادين التخصص وعلى جميع المستويات ، فان الحاجة تمس الى انشاء معهد لتخريج تقنيين في شؤون المياه .

٦٦ - وتم في المناقشات التي أجريت مع الحكومة والموظفين الدوليين العاملين في ميدان تنمية الموارد المائية ، الاتفاق على زيادة مشاركة الحكومة باعارة مزيد من الموظفين للمشاريع الجارية . كما أن هناك عددا كبيرا من مشاريع المياه الحالية يعتمد اما كلية أو الى حد بعيد على التمويل الأجنبي والعاملين المغتربين ؛ ويحسن بالحكومة أن تقوم ، على سبيل الاستعجال ، بالاستعداد للاضطلاع بالمسؤولية عن هذه المشاريع . وهناك حاجة ماسة الى تعزيز التنسيق بين الأجهزة الحكومية والوكالات الأجنبية وذلك لتجنب خطر ضياع البيانات القيّمة وازدواج الجهد واهدار الفرص الثمينة لتدريب العاملين القوميين .

هاء - النقل

٦٧ - ان شبكة النقل في الصومال محدودة نسبيا ، فهناك أربعة موانئ رئيسية وثلاثة مطارات ذات مدارج مرصوفة ونحو ٢١٠٠٠ كيلومتر من الطرق . ولا توجد سكك حديدية أو ممرات مائية . ولم يكن للنقل البحري الساحلي أهمية تذكر الا أنه أخذ يجتذب الآن اهتماما متزايدا بسبب نقص الوقود الذي يحدّ من النقل البري ، على أن النقل البري الذي لا يزال مع ذلك الوسيلة الرئيسية لربط مناطق الانتاج بمراكز الاستهلاك ومنافذ التصدير ولتوفير الخدمات الاجتماعية في المناطق النائية . ويصدق ذلك بصفة خاصة على المناطق الشمالية التي نكبت بالجفاف على نحو متكرر .

١ - الهياكل الأساسية للطرق

٦٨ - لم يزد طول شبكة الطرق الرئيسية زيادة هامة خلال العقد الماضي الا أنه أحرز تقدم كبير في النهوض بمستوى الطرق الحالية . ولقد زاد طول الطرق الرئيسية المعبّدة ثلاث مرات عما كان عليه في عام ١٩٦٥ . وتتألف الشبكة مما يزيد على ٦٢٠٠ كيلومتر من الطرق الأولية والثانوية ومما يقدر على التقريب بزهاء ٢١٠٠٠ كيلومتر من الطرق الريفية/الفرعية . ويربط الطريق الأساسي للشبكة العاصمة موقاديشو بالحدود الكينية جنوبا وبحدود جيبوتي شمالا . وحوالي نصف هذه الطرق البالغ طولها ٢٧٠٠ كيلومتر في حالة جيدة ، ولكن حوالي ٣٠٠ كيلومتر منها تحتاج الى اصلاح ، و ١٣٠٠ كيلومتر تحتاج الى الارتقاء بمستواها . وستضيف المشاريع التي يجرى تنفيذها حاليا ٥٠٠ كيلومتر أخرى الى الطرق المرصوفة الموجودة التي تصلح لكل الظروف الجوية والتي يبلغ طولها ٢٣٠٠ كيلومتر .

Digitized by UNOG Library

٩٩ - وبالنظر الى مرحلة التنمية التي وصلت اليها البلد ولحجمها ، فان الهياكل الأساسية للطرق تتطلب تحسينا كبيرا . وينبغي أن يتضمن ذلك وجود شبكة محسّنة للطرق الفرعية وخاصة في المناطق الزراعية الجنوبية وفي كثير من أنحاء الشمال الغربي . فاذا أريد تطوير مصائد الأسماك قوميـــا ، تعيّن تشييد طرق تصلح لجميع الظروف الجوية لتربط الموانئ الصغيرة الواقعة على الساحل بالطريق الرئيسي الذى يمتد من الشمال الى الجنوب ويسير في الداخل بموازاة المحيط .

١٠٠ - وقد موّل معظم التحسينات في الهياكل الأساسية بقروض ومنح أجنبية بلغت ٨٠ في المائة من اجمالي الاستثمار . وللمحافظة على رأس المال هذا ، ينبغي توفير المزيد من الأموال لصيانة شبكة الطرق التي تعاني من حركة مرور شديدة الى مخيمات اللاجئين ومن تكرار حدوث الفيضانات في كل موسم أمطار . فلا يخصص للصيانة سوى ١ في المائة من جملة النفقات المخصصة لقطاع الطرق الرئيسية . ويعوق هذا القطاع أيضا كفاية اليد العاملة من المهنيين والعمال المهرة ، والافتقار الى التسهيلات المناسبة (المعدات والآلات) ، ونقص القطع الأجنبي اللازم لقطع الغيار وارتفاع تكلفة المواد المحلية (الرمل والحصباء) بسبب النقل بالشاحنات مسافة طويلة .

٢ - اســـطول النقـــل

١٠١ - تعمل في البلد أساطيل النقل التالية :

(أ) وكالة النقل الوطنية ولديها حوالي ٨٠ مركبة عاملة ، معظمها من النوع الايطالـي القديم ، وكثيرا ما تكون معطلة بسبب النقص المزمن في الاطارات وقطع الغيار ؛

(ب) اللجنة القومية للاجئين ، التي تنمو طاقة النقل لدى وحدة تأمين اللوازم الطارئة التابعة لها . والاسطول الذى سيتألف بنهاية عام ١٩٨١ من ١٦٠ مركبة ، معظمها من الشاحنات الكبيرة الحديثة المزودة بمقطورات ، يستخدم على وجه الحصر في تلبية احتياجات اللاجئين ويبدو أن في استطاعته الوفاء بتلك الاحتياجات حتى نهاية ١٩٨٢ على الأقل ؛

(ج) ولدى مؤسسة التنمية الزراعية أسطولها الخاص المكوّن من ٢١ شاحنة لنقل الحبوب من الموانئ الى المخازن والمستودعات الاقليمية في الداخل . وحمولة هذا الاسطول غير كافيـة ، وانما تكملها الشاحنات التي تستأجر من القطاع الخاص ؛

(د) وتدير المؤسسة التجارية الحكومية اسطولا صغيرا لنقل جميع السلع الرئيسية المستوردة والمراقبة أسعارها : الأرز ، ودقيق القمح والسكر والزيت النباتي ؛

(هـ) ولدى وكالتي التنمية الساحلية وتنمية المستوطنات حوالي ١٠ شاحنات كبيـــرة وجرارات ومعدات نقل التراب ؛

(و) وتلقت الشرطة مؤخرا هبة من جمهورية المانيا الاتحادية قوامها ٥٠ شاحنة علـى أن تعار الى الوكالات الحكومية الأخرى في حالات الطوارئ كالفيضانات أو الجفاف . وتستطيع هـذه الشاحنات بلوغ أماكن يتعذر على الشاحنات الأخرى الوصول اليها ؛

Digitized by UNOG Library

(ز) ولدى القطاع الخاص ، المنظم عادة على شكل تعاونيات ، على الأقل ٤٠٠ شاحنة عاملة تتفاوت طاقتها وحمولتها الصافية ، غير أن الكثير من هذه الشاحنات قديم .

١٠٢ - ولئن كان كل اسطول المركبات يبدو قادرا من الناحية الكمية على الوفاء بمتطلبات النقل ، فان عدم وجود مرافق للاصلاح والصيانة يعرقل تشغيله (باستثناء الشرطة ووحدة تأمين لوازم الطوارئ التابعة للجنة القومية للاجئين اللتين تملكان ورشا جيدة) . وهناك نقص دائم في الامدادات من قطع الغيار واطارات السيارات ، كما يوجد نقص في السائقين وعمال الصيانة المدربين تدريبا سليما .

واو - الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا التشغيلية

١٠٣ - تظهر بيانات الأرصاد الجوية المتوافرة عن الصومال أن الكميات السنوية لهطول الأمطار بالنسبة الى البلد في مجموعه كانت عادية خلال العامين الماضيين . ورغم حلول أمطار الربيع في عام ١٩٧٩ متأخرة عن موعدها بحوالي ستة أسابيع ، فقد كانت كمياتها فوق المتوسط . وفي آذار/مارس ١٩٨١ ، تسبب الأمطار الغزيرة التي سقطت على نجود اثيوبيا وفي الصومال في عودة المياه الى التدفق في النهرين الرئيسيين اللذين كانا قد جفّا ، مما أدى الى وقوع أضرار نتيجة للفيضانات .

١٠٤ - ويبدو أن سوء توزيع الأمطار على مدى السنة كان هو السبب الرئيسي في نقص الانتاج وتوافر السلع الغذائية الأساسية .

١٠٥ - ومع ذلك ، نجد أن النتائج المترتبة على أقل انحراف عن الظروف الجوية والمناخية والهيدرولوجية العادية في الصومال ، بسبيلها الى أن تصبح خطرة أكثر فأكثر . وتبعا لذلك ، ترى البعثة أن هناك حاجة الى تحسين عملية جمع ونقل البيانات المناخية والهيدرولوجية في مختلف أنحاء البلد واستخدام هذه البيانات استخداما فعّالا ؛ وانشاء نظام لقيام الوكالات المناسبة بنشر واستخدام البيانات المتعلقة بالتحذير المبكر من ظروف الجفاف والتنبؤات المتعلقة بالفيضانات ؛ وزيادة استخدام السلطات المسؤولة عن مشاريع التنمية وبخاصة ما تعلق منها بالجفاف ، للبيانات والمعلومات ونتائج الدراسات المتعلقة بالجو والمناخ والهيدرولوجيا .

١ - الحالة الحاضرة

١٠٦ - توجد الأنشطة السالف ذكرها الى حد ما في الصومال ، وان كانت مبعثرة وغير منسّقة. وتعتبر دائرة الأرصاد الجوية في ادارة الطيران المدني الواقعة في وزارة النقل مسؤولة عن عدد من المحطات ، نصفها لا يعمل لأسباب مختلفة ، ونصفها الآخر يقدم تقاريره بشكل غير منتظم الى حد ما . وينحصر اهتمام الدائرة في الطيران .

١٠٧ - وقد استوعبت شبكة الانذار المبكر التي أنشئت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ في وزارة الزراعة دائرة الأرصاد الجوية الزراعية التي أنشئت في هذه الوزارة قبل ذلك بثلاثة أعوام . والهدف

Digitized by UNOG Library

من هذه الشبكة هو الربط بين العوامل المناخية وتتمثل بصورة رئيسية في كمية الأمطار الساقطة وبين الانتاج الزراعي بغية التنبؤ بانتاج الأغذية . والشبكة تزمع أن تنشئ وتعيد تهيئة عدد من محطات الأرصاد الجوية الزراعية التي بدأت أولاها العمل في نيسان/ابريل ١٩٨١ . ويتلقى هذا المشروع دعما من جمهورية المانيا الاتحادية ، ومن المقرر أن ينتهي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ . ويجرى النظر بجدية في تمديده سنتين شريطة أن يكون في الامكان الحصول على ضمان بأن يعقبه مشروع أطول مدته ١٠ سنوات . وعلاوة على ذلك ، تقوم مشاريع زراعية أخرى ، منها مزارع حكومية بتشغيل محطات لقياس كمية الأمطار المتساقطة ، وهي تابعة لتلك المشاريع وتعمل بصورة مستقلة تماما عن كل من دائرة الأرصاد الجوية وشبكة الانذار المبكّر .

١٠٨ - ويتبدى نفس التشتت في المسؤولية المصحوب بأنشطة محدودة في الهيدرولوجيا التشغيلية. وفي عام ١٩٨٠ ، بدأت وزارة الزراعة ، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة ، مشروعا لقياس كثافة المياه ، يهدف الى اصلاح واعادة افتتاح محطتين لقياس المياه تقعان على النهرين الرئيسيين . والمشروع هذا صغير ومن المقرر أن ينتهي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ . ومن الواضح أنه يلزم اقامة مشروع أكبر لتغطية المناطق شبه القاحلة والقاحلة .

١٠٩ - وتضطلع بالمسؤولية عن هيدرولوجية المياه الجوفية وزارة الموارد المعدنية والمائية ووكالة التنمية المائية .

٢ - الجوانب الاقليمية

١١٠ - أبلغت البعثة أنه يجرى الآن في نيروبي تنفيذ مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، عنوانه " معهد التدريب والبحث في مجال الأرصاد الجوية " وان باب الالتحاق به مفتوح لجميع الطلبة الناطقين بالانكليزية من جميع البلدان الافريقية .

١١١ - وعلمت البعثة كذلك أنه تمت خلال الاجتماع المشترك بين الوكالات لاعداد البرنامج الاقليمي لافريقيا للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مناقشة عدة مشاريع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية تهدف الى تقديم دعم اقليمي الى البلدان المنكوبة بالجفاف في شرقي وجنوبي افريقيا وان قد أبقي على المشاريع الثلاثة التالية في قائمة المقترحات ذات الأولوية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية :

(أ) توسيع المشروع المتعلق بمعهد نيروبي ؛

(ب) تدعيم معاهد البحث والتدريب والتخطيط في مجال الأرصاد الجوية ؛

(ج) انشاء مصارف اقليمية للبيانات البيئية ، وانشاء مصرف بيانات يتعلق بالهيدرولوجيا والأرصاد الجوية سيجعل من الممكن دراسة الجفاف في المنطقة الاقليمية ككل ؛

(د) مشروع بعنوان" تقديم المساعدة الى البلدان المنكوبة بالجفاف في شرقي وجنوبي افريقيا في ميداني الأرصاد الجوية والهيدرولوجية " أعدّ استجابة لتوصية وجهها الى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الاجتماع المشترك بين الوكالات والمعني بالتصحر وحماية البيئة الذى عقد في جنيف

Digitized by UNOG Library

في آذار/مارس ١٩٨١ . وفي اطار هذا المشروع سيتم استحداث عنصر اقليمي وعدة عناصر وطنية يمكن لها معا وضع نهج متكامل لتناول مشاكل رصد الجفاف ودراساته وشبكات الانذار المتعلقة به ، وتخفيف آثار الجفاف على الانتاج الزراعي وتنمية الموارد المائية والمراعي .

١١٢ — وترغب البعثة أيضا في توجيه الانتباه للحاجة الى تبادل بين البلدان للبيانات الهيدرولوجية وما يتعلق بها من معلومات أخرى تتعلق بأحواض الأنهار وتنطبق على الصومال والبلدان المجاورة . وهذه المعلومات هامة من أجل التنبؤ بالفيضان ، كما هي هامة لأشياء أخرى .

١١٣ — توصي البعثة بدراسة منتظمة مستمرة لحدوث الجفاف ، وشدته وتكراره في الصومال بالاضافة الى التدابير الآتية :

في المدى المتوسط

(أ) العمل ، على سبيل الاستعجال ، على ضمان توسيع نطاق واستمرار نظام الانذار المبكر ومشروع قياس الكثافة المائية ؛

(ب) اعادة الشبكة الموجودة من محطات خدمات الأرصاد الجوية الصومالية الى حالة التشغيل الكامل ؛

(ج) استكمال انشاء محطات الأرصاد الجوية الزراعية المقترحة في اطار نظام الانذار المبكر ؛

(د) تحسين التعاون بين مرفق الأرصاد الجوية ونظام الانذار المبكر ؛

(هـ) تحسين استخدام كل السلطات المعنية لبيانات الأرصاد الجوية المتاحة ، التي يجب الاحتفاظ بها في مرفق الأرصاد الجوية .

في المدى الطويل

(أ) العمل ، كما خطط قبل ذلك ، على انشاء مرفق قومي للأرصاد الجوية يدمج فيه في النهاية نظام الانذار المبكر واعادة النظر في المقترحات الحالية بتقوية المرفق القومي للارصاد الجوية لتقليل المدخلات المتوقعة من الحكومة والتي ترى البعثة أن مستواها مرتفع وغير واقعي ، وزيادة مدة المساعدة زيادة كبيرة ؛

(ب) تقوية المرفق الهيدرولوجي وفقا لتصور وثيقة المشروع المعدة بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والممنونة " المساعدة المقدمة للمرفق الهيدرولوجي واقامة مركز قومي للمياه " ، على أساس أن اقامة مركز المياه يجب تأجيلها ؛

(ج) اعتبار مساهمة الحكومة قابلة للتطبيق ، في المشروعات المدرجة بالفقرتين ١١٠ و ١١١ أعلاه ، والنظر في كل طرق ووسائل الحصول على المعلومات الهيدرولوجية المذكورة في الفقرة ١١٢ حسب الحاجة اليها وجدواها .

Digitized by UNOG Library

زاى - الجفاف والتصحر

١١٤- مناخ الصومال حار ويتراوح بين الجفاف وشبه الجفاف . ويساهم كل من ارتفاع درجة الحرارة وسقوط المطر الغزير المركز في مناطق معينة في اكساب الأرض طبيعة قاحلة . وتضيع كميات كبيرة من المياه بجريانها فوق سطح الأرض لعجز التربة عن امتصاص كل الأمطار الساقطة في وقت قصير نسبيا . وأكثر من ذلك ، تسبب درجة الحرارة العالية تبخيرا كبيرا لمعظم ماء التربة . ولو أخذنا في اعتبارنا هذه الظروف ، بالاضافة الى أن أنماط توزيع سقوط المطر تختلف كثيرا داخل البلد وكذلك من عام لآخر ، لوجدنا أن الجفاف كثير الحدوث وأن جفافا خطيرا يقع كل ٥ أو ٧ سنوات . وان ضعف النظم الايكولوجية يجعل البلد بصفة خاصة ، أثناء فترات الجفاف ، عرضة لعمليات التصحر سواء لأسباب طبيعية أو لأسباب من فعل الانسان كما يحدث كثيرا . وعندما يحدث التصحر ، لا تستطيع الأرض أن تسترد حالتها الأصلية بسهولة حتى بعد عودة سقوط الأمطار العادية .

١١٥- والحكومة على وعي تام بالعلاقة بين الجفاف والتصحر . فعقب جفاف ١٩٧٣-١٩٧٥ الذى هلك خلاله جزء كبير من الماشية ، بدأت الحكومة مجهودا منسقا لمواجهة مشكلة تدهور المراعي في البلد . وبدأ عدد من الأنشطة ، بما فيها مشروع لحفظ المراعي وتنميتها ، وبرنامج الطعام من أجل العمل الهادف لاستعادة الغابات وتنمية المراعي ، وهي الأنشطة الموصوفة في الفقرة ٦٨ .

١١٦- وتعتقد البعثة أن العمل حتى الآن في مشروعي المراعي الكبيرين كان ايجابيا الى حد كاف يبرر الاستمرار ، وتوصي بأن يسهم مزيد من المانحين في دعمهما المستمر . ويمثل هذان المشروعان عددا أكبر من الأنشطة الجارية ذات الآثار البعيدة المدى في تخفيف نتائج الجفاف وتقوية البيئة ضد التصحر . وعلاوة على ذلك هناك مشروعات ، ذات تخطيط حسن بدرجة متساوية ، للتصدى المباشر أو غير المباشر لمشاكل الجفاف والتصحر المتوسطة الأجل والطويلة الأجل ، لم تتعد حيّز التخطيط بعد لنقص التمويل .

١١٧- وتحتوى خطط الوزارات والوكالات كل على حدة ، مثل وزارات الزراعة والماشية ووكالة المراعي القومية ، على استراتيجيات مقصدها مكافحة التصحر وجار تنفيذها من خلال برامج ومشاريع في القطاع التقني المختص .

١١٨- وتعتقد البعثة أن من الأفيد كثيرا للحكومة أن تعد خطة عمل قومية لمكافحة التصحر ، تشتمل على سياسة قومية لكبحه ، بحيث تعكس هذه الخطة التوصيات المناسبة التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر . وستكون الخطة القومية بمثابة أداة لتقوية التنسيق والتكامل بين أنشطة كبح التصحر المقدمة من الوزارات أو القطاعات كل على حدة ، ولوضع مزيد من التشديد على الاهتمام الذى توليه الحكومة لمحاربة التصحر .

١١٩- وتوصي البعثة أيضا باحكام تنسيق سياسات وخطط الحكومة الموضوعة لمواجهة هذين الخطرين ، وذلك بسبب التفاعل القوى بين الجفاف والتصحر .

Digitized by UNOG Library

١٢٠ - وثمة مشكلة أخرى لم تتمكن البعثة من تغطيتها بدرجة كافية ، وهي المتعلقة بالطاقة اللازمة للطهو في المناطق الريفية . وهناك حاجة ماسة لخشب الوقود والفحم النباتي اللذين يتزايد نضوب مصادرهما ، وهذا يسهم في التصحر . ويجب ايجاد مصادر بديلة للطاقة كما يجب اعطاء الأولوية لزراعة الأراضي المخصصة للأحراج ، وذلك في حملة ضد التصحر تغطي الأمة كلها .

حاء - الصحة

١ - الحالة الراهنة

١٢١ - ان البعثة الحالية ، اذ تضع في اعتبارها النتائج والتوصيات الخاصة بالصحة والواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة الموفدة الى الصومال عام ١٩٨٠ (A/35/560) ، تقترح ايلاء الاعتبار للعناصر الآتية المتعلقة بالاستعداد للجفاف :

(أ) كما لاحظت الحكومة في مذكرتها المقدمة للبعثة ، وكانت هناك استجابة مادية ضئيلة لتوصيات البعثة السابقة ، بما في ذلك التوصيات المتصلة بقطاع الصحة . وجرى تركيز المدخلات الصحية بصورة رئيسية على مخيمات اللاجئين وكان لها أثر لا يذكر على الحالة الصحية للمواطن الصومالي الريفي العادي ؛

(ب) ان المجهود الضخم والسخي لمصلحة اللاجئين كان بلا شك ذا أهمية عظمى في انقاذ الحياة ، ولكن نتيجته كانت خروجا صارخا على أهداف تنمية الخدمة الصحية وانحرافا بنظرة الحكومة ومصادر المنح الى الاحتياجات الصحية للجماهير الغالبة من الشعب الصومالي ؛

(ج) يبدو أن هناك وعيا آخذا في النمو ، من جانب الحكومة والوكالات الخارجية المانحة معا ، بالحاجة الى التنمية المنتظمة لخدمات الصحة الريفية كأهم استجابة أساسية لاحتياجات البلد الصحية الطارئة والطويلة الأجل ؛

(د) يبدو أن الخطة الخمسية الصحية التي وضعتها الحكومة واستعرضتها البعثة خطوة ابتدائية ممتازة نحو بلوغ هدف الصحة للجميع قبل عام ٢٠٠٠ ؛

(هـ) سيكون بمقدور الحكومة ، بمساعدة من المصادر المناسبة ، ان تضع سياسة واجراءات في القطاع الصحي .

٢ - التوصيات

١٢٢ - توصي البعثة بانشاء أمانة للتنسيق المحكم للخدمات الصحية . وبوسع هذه الأمانة أن تمكن الحكومة من ترشيد المدخلات الآتية من الحكومة والمصادر الأخرى . وينبغي أن تضطلع

Digitized by UNOG Library

الحكومة بدور قيادى أكبر في مجال كل من السياسة والعمليات ، ولا سيما في برنامج الرعاية الصحية الأولية ، يتمثل في وضع خطة للاستخدام المتوسط الأجل للموارد المتوفرة داخل البلد وخارجه ، لدعم استراتيجية وحيدة في أى قطاع لتقديم الخدمات الصحية ؛ وفي تقدير الموقف المحتمل والاحتياجات من الموارد على المدى الطويل ، عندما يقل أو ينتهي كلية المصدر الحالي للمساعدة الخارجية الضخمة .

١٢٣ - ويوصي بأن تكون منظمة الصحة العالمية مستشارا للحكومة في هذه المبادرة وبأن تكون مركز تنسيق أو غرفة مقاصة للمدخلات غير الحكومية المقدمة لقطاع الصحة .

١٢٤ - وتؤيد البعثة مبادرة الحكومة لضم وحدتي الرعاية الصحية الأولية وصحة الأم والطفل في وحدة واحدة وهي ادارة الصحة المجتمعية ، للوصول الى كفاءة أحسن وادارة أفضل . ويوصي باعادة التوجيه التدريجي للتركيز الحالي على الرعاية الصحية في مخيمات اللاجئين الى السكان عامة ، وبخاصة أولئك المجاورون للمخيمات ، دون حرمان اللاجئين بالطبع من الخدمات الصحية الأساسية . وفيما يختص بنظام الاحالة ، توصي البعثة بقوة بمساندة مستشفيات الأقاليم الحالية . ويجب عدم بناء مرافق مادية جديدة على المدى المتوسط ، بل ينبغي التأكيد على تعزيز المرافق الحالية بخدمات المياه والمعدات والموظفين . والأولويات القصوى هي اعادة صياغة المناهج الدراسية ، اعادة تدريب الموظفين ، زيادة الجهود لتشجيع الموظفين المؤهلين المعينين على البقاء في المناطق الريفية .

١٢٥ - وكخطوة أولى نحو تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه ، تقترح البعثة عقد ندوة مائدة مستديرة فورا برئاسة الحكومة شاملة ممثلين لجميع المانحين ، للقيام بما يلي :

(أ) الاستقرار على سياسة عمل موحدة لخدمات الصحة الريفية (ولا سيما من حيث صلة هذه الخدمات بالتضارب الحالي في مجال تطوير الرعاية الصحية الأولية) ؛

(ب) الاتفاق على اجراءات أكثر تنظيما للعمل المقترح أن تقوم به المصادر الخارجية في ميدان الصحة ؛ ولمراقبة هذا العمل ؛ ولتصحيحه حسب الاقتضاء لتجميع المدخلات المختلفة في مركز واحد تحت ارشاد وزارة الصحة .

١٢٦ - وتوصي البعثة بشدة حكومة الصومال بوضع مبادئ توجيهية ومعايير واضحة لتنمية الخدمات الصحية تلتزم بها الحكومة والمصادر المانحة . ويجب أن يكون الهدف هو قياس كل المدخلات بمقياس التجربة المكررة والاستمرار داخل محيط الصومال . ويجب أن يكون كل من ميزانية ووقت المدخلات ، مهما كان مصدرها ، على صلة وثيقة بمقدرة الحكومة على تنفيذ تلك الأنشطة ، ويجب ألا يكون هناك تشجيع لبرامج صحية مكلفة خارج المجال القاصر على الموارد الحالية والمستقبلة وحدها .

../..

Digitized by UNOG Library

طاء - تعليم البدو

١- معلومات أساسية

١٢٧- لم تعين بعثة الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ التعليم بشكل محدد بوصفه استراتيجية من استراتيجيات الجفاف . كما ان الحكومة لم تؤكد صراحة في المذكرة التي قدمتها الى البعثة الحالية على التعليم ، بالرغم من الاعتراف ضمنيا في الاجزاء التي تستعرض التقدم في التنمية ووضع الأولويات وابراز الاحتياجات العاجلة ، بدور التدريب والتعليم في تنفيذ المشاريع الهامة . وبناء على طلب الحكومة ، وافقت البعثة الحالية على استعراض المسألة ، وتحديد الطريقة التي يمكن بها ، ان أمكن ، الانتفاع من التعليم في استراتيجية للجفاف ، وما يمكن التوصية به من اجراءات للحاضر والمستقبل .

١٢٨- ان المشكلة الخاصة المتعلقة بالسكان اللاجئين الذين وصلوا الى البلد في ١٩٨٠/١٩٨١ باعداد لم يسبق لها مثيل ، ربما تحجب مسائل ردود فعل أثر الجفاف . وببساطة فان التركيب الدقيق لهؤلاء السكان غير معروف بعد سواء كانوا من البدو أو شبه البدو أو من الفلاحين القادمين من وراء الحدود من الذين كانوا مستقرين في السابق . ومع ذلك فمن المؤكد انه بما أن الجفاف مشكلة متكررة ، يمكن بصورة معقولة اعتباره ظاهرة تحدث دوريا وتؤثر على سكان الصومال الريفيين سواء كانوا من البدو أو شبه البدو أو المستقرين ، وليس من شك في أن هذه الظاهرة سوف تواصل تأثيرها عليهم .

١٢٩- ان مذكرة الحكومة المقدمة الى البعثة الحالية ، والاحالة الى المؤتمر الدولي لمساعدة اللاجئين في افريقيا ، والوثائق الاخرى المقدمة الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، تحدد كلها بجلاء الاجراءات والاستراتيجيات التالية التي تنفذها حاليا حكومة الصومال أو التي تقترحها لتنفيذ الفورى :

(أ) برامج زراعية كبرى ، مثل مشروع استغلال المراعي الشمالية ومشروع التنمية الزراعية للمنطقة الشمالية الغربية ، الخ ، وهي موجهة أساسا الى تحسين المرافق والخدمات ومهارات صغار الفلاحين المستقرين في ادارة المزارع ؛

(ب) المشاريع الموجهة الى تحسين الأساليب الرعوية البدوية القائمة أو الى تحريز قدرة الأسرة البدوية على اتّباع اسلوب مشترك لحياة رعوية وزراعية ، يكون بالتالي أكثر ضمانا . ويمكن أخذ برنامج المراكز التعليمية غير النظامية المدعومة من البنك الدولي كمثال لهذا النوع من المشاريع .

(ج) مشاريع موجهة نحو الاهتمام باحوال السكان اللاجئين بغض النظر عن أسباب هربهم الى الصومال ، وعن العنصر السكاني المحدد الذى يمثلونه ، وذلك في المجالات التي تمس رعاية الطفولة والامية والمساعدة الذاتية . وتمثل هذا النوع من المبادرات اجراءات مثل المشروع الذى تموّله منظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة تعليم الحياة الاسرية تقديم المساعدة في الحضانة النهارية للنساء والاطفال من اللاجئين ومشروعات التعليم الاساسي للاطفال اللاجئين في سن المدرسة ومحو الامية الوظيفي وتعليم الكبار .

Digitized by UNOG Library

(د) استراتيجيات وبرامج ومشاريع عديدة موجهة الى البدوى أو شبه البدوى أو الفلاح المستقر والذى ينتقل الى الاعمال غير الزراعية في البلدان والمدن .

١٣٠ــ وتجد البعثة أن من الصعوبة بمكان اعتبار أيا من المبادرات أو الاستراتيجيات السابقة قابلا للتنفيذ الناجح بدون التدريب والتعليم الممنهج للمشتركين فيه بصفة منفذين أو متلقين ، أى كبار المخططين والاداريين والمدربين ؛ وكذلك العاملين على مستوى المجتمع المحلي واللاجئين الفلاحين الرعاة . ويجرى البحث عن التغيير في جميع أنواع هذه البرامج ، ويتم التغيير ، فيما يتم ، عن طريق التعلم . ويمكن لدرجة كبيرة ارشاد التعلم وتوجيهه الى أهداف محددة من خلال اجراءات منخفضة التكاليف ينبغي أن ينظر فيها في البداية كجزء من التصميم المبدئي للبرنامج أو المشروع . ويمكن تخفيف الاجهاد البشرى في مواجهة التغيير في انماط الحياة التقليدية وتخفيض المجازفة بفشل البرامج ، عن طريق اتباع منهج مدروس ازاء نواحي القصور المتأصلة في العنصر البشرى . وختاما فان الصعوبة المتبدية في تحديد التعليم "المتعلق بالجفاف" أو "غير المتعلق بالجفاف" تختفي عندما يدرك المرء حقيقة الاثر المناخي الدورى وحجم ونطاق التدابير التي يستحثها حاليا كل من الحكومة والمصادر الخارجية المتبرعة ، من اجل سكان يمثلون ٦٠ في المائة من مجموع سكان البلد . ويعدّ التعليم والتدريب عنصرين حيويين لتحقيق الاهداف الانمائية التي يجرى وضعها الآن في الصومال .

٢ــ التوصيات

١٣١ــ تود البعثة أن تشدد بصفة خاصة على التوصيات التالية ، موضحة في الوقت نفسه أن العمل يمكن بل وينبغي أن يمتد الى ما وراء التدابير المذكورة :

(أ) يجب تحديد التعليم والتدريب بوضوح في الخطط والبرامج المتعلقة بالجفاف وان تعترف بهما الحكومة بوصفهما عنصرين استراتيجيين اساسيين في وضع البرامج للجفاف .

(ب) ينبغي استخدام العناصر التعليمية والتدريبية للبرامج التي تسعى الى تغيير اساليب المعيشة أو العمالة للبدو أو شبه البدو أو الفلاحين المستقرين ، بوصفها وسائل لتقييم ورصد وتحديد المقيدات البشرية للتغيير في هذه البرامج .

(ج) ينبغي اجراء تقييم للبرامج والمشاريع الكثيرة الموجودة الآن ووضع قائمة بالبرامج المتصفة بالأولوية على أساس المقاييس الحكومية الموضوعة أولا بالنسبة للبرامج الممولة التي يجرى تشغيلها حاليا ، وثانيا بالنسبة للبرامج التي تم تقييمها والمحتملة التمويل . وينبغي أن تعطى قائمة المشاريع القصيرة الناتجة وزنا مساويا مع العناصر التقنية في البرامج الزراعية والخاصة بتربية المواشي ، من وجهة نظر كل من المخطط والمنفذ على حد سواء . وفي هذا المجال توصي البعثة باياء اعتبار خاص لما يلي :

Digitized by UNOG Library

'١' محو الامية الوظيفي وتعليم الكبار ؛

'٢' مراكز التعليم غير النظامي (تدريب البدو) ؛

'٣' تعليم الحياة الاسرية وتقديم المساعدة في الحضانة النهارية للنساء والأطفال ؛

'٤' التعليم الاساسي للأطفال اللاجئين في سن المدرسة .

(د) وفيما يتعلق بالسكان البدو يجب توجيه عناية خاصة الى الاستفادة من مخيمات اللاجئين كنقطة اتصال بين الحكومة والمتلقين لهذه البرامج (وغيرها) . ان التعليم والتدريب بغية تحسين قدرات الاسرة البدوية في رعاية الطفولة والتغذية وصحة وادارة الثروة الحيوانية ، والمهارات المدرة للدخل (انتاج الألبان المجففة ، تحسين تربية الجمال ، وصناعة الجبن ، والصباغة ، وصناعة الفراء ، الخ) من شأنه أن يسهل حياة هذا القطاع من السكان ويخفض بالطبع من اعتماد البدو وشبه البدو في أية أزمة مقبلة .

(هـ) ينبغي أن يتلقى مدرسو المدارس الابتدائية والثانوية والموجهون الزراعيون الذين سيعيشون ويعملون في المناطق الريفية ، كجزء من تدريبهم الطبيعي لما قبل الخدمة ، تأسيسا شاملا في تكنولوجيا الجفاف على أن يتضمن ذلك ارشادات الوقاية من اساءة استخدام المياه والتصحر. ويمكن أن يمتد هذا التأسيس - نظرا لأهمية الظروف الدورية للجفاف في منطقة الصومال - الى أي شخص يتلقى مستويات متقدمة من التعليم في البلد وينبغي أن يشمل أيضا الاداريين الحكوميين والعاملين الصحيين .

سادسا - التعاون الاقليمي - وجهات نظر الحكومة

١٣٢ - أحاطت البعثة علما بأن الحكومة ترغب في تحقيق اقامة آلية للتعاون بين حكومات المنطقة فيما يتعلق بالمشاكل التي تهمها جميعا . وتفضل الحكومة برنامجا اقليميا يستهدف المشاكل التقنية التي تشغل الحكومات المعنية مثل تلك التي تحدث بسبب عبور البشر والمواشي للحدود وخاصة أثناء فترات الجفاف وغيره من الأزمات وما يرتبط بذلك من مخاطر نقل الامراض وتدهور الأمن وما الى ذلك.

١٣٣ - وأبلغت البعثة أن الحكومة قامت بالفعل بالتباحث مع بعض الحكومات الاخرى حول فكرة وجود مكتب للتعاون الاقليمي وشعرت بان الفكرة تلقى بعض القبول من حيث المبدأ ولكن ثمة تفاصيل لا تزال في حاجة الى الدراسة بشأن كيفية أداء المكتب لوظيفته والمكان الذى يقام فيه .

١٣٤ - ولاحظت الحكومة أن هناك بالفعل عددا من الاتفاقيات الثنائية بين حكومات المنطقة . وقد أجرت الصومال مناقشات مع كل من كينيا وجيبوتي تتعلق بصفة خاصة بالطرقات الرئيسية التي ستربط بين كينيا وكل منهما والتي وصلت الاعمال التحضيرية فيها مرحلة متقدمة . والمهمة الآن هي توسيع التعاون القائم ليصبح تعاونا يشمل عدة بلدان ، وذلك في مختلف الامور التقنية مع التركيز على حسن الاستعداد للجفاف . ولم تقسم حكومة الصومال بعد باعارة موضوعات التعاون الاخرى الانتباه التفصيلي ولكنها تعتقد بامكانية وجود موضوعات كثيرة للتعاون. وترى الحكومة بأنه من الضرورى ،عند النظر في مجموعة واسعة من الأنشطة ،توجيه اهتمام كبير للالتزامات والمنافع المتوقعة بالنسبة لكل من الشركاء . وجرى تذكير البعثة بأن الحكومة كانت قد تقدمت في وقت ما بطلب للانضمام لعضوية اتحاد شرقي افريقيا.

Digitized by UNOG Library

تذييـــــل

المشتركون في بعثة الجفاف المتعددة الوكالات الموفدة الى الصومال

(١-٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١)

السيد /جون سوندرز	أمين عام مساعد /رئيس البعثة
السيد /ف ٠و٠موم فون مالينكرودت	برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والمقرر
السيد /س ٠ مبيلي ــ مبونغ	المنظمة العالمية للارصاد الجوية
السيد /كلود ر٠ جوفروى	ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية بالامم المتحدة
السيد /عبدالله اسحاق	منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
السيد /ليونارد مايناردـــ	مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وبرنامج الامم المتحدة للبيئة
السيد /مارك دى برويكر	منظمة الصحة العالمية
السيد /هارى أندرهل	منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
السيد / م ٠ شوقي	ممثل منظمة الاغذية والزراعة ، مقديشيو
السيد /جون وود	برنامج الاغذية العالمي ، نائب الممثل ، مقديشيو
السيد /د٠ج٠ نجاو	اللجنة الاقتصادية لافريقيا
السيد /رون ريب	مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

ـــــــ

Digitized by UNOG Library